جامعة الشرقية
A'SHARQIYAH UNIVERSITY

كلية إدارة الأعمال

أثر حوكمة الشركات على توزيع الأرباح :دراسة تطبيقية على الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل"

The impact of corporate governance on dividends' policy: Evidence from Oman Telecommunication Company (Omantel)

إعـــداد: رقية بنت خالد بن حاكم الشبيبية

الرقم الجامعي: 1908897

إشراف: د إلياس شهدا

قُدمت هذه الدراسة لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الشرقية

العام الجامعي

2022م/ 1444هـ

سلطنة عمان

شكر وتقدير

احمد الله تعالى حمداً طيباً مباركاً ملىء الســـموات والأرض على ما اكرمني به من إتمام هذه الدراسة وتمكيني من إنجاز هذا العمل ، ويسر لي أمري ، وأمدني بالصبر والعزيمة التي أرجو آن تنال رضاه. والشكر لجامعة الشرقية " كلية إدارة الأعمال"

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير إلى جميع أساتذتي الأفاضل، الذين مهدوا لي طريق العلم والمعرفة ، وأتقدم بخالص شكري وتقديري للمشرف الدكتور الفاضل الياس شهدا لما منحه لي من وقت وجهد وتوجيه وإرشاد / أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم هذا العمل .

وكما أتقدم بأسمى آيات الشكر والإمتنان على كل من ساهم في تشجيعي إلى والدي العزيزين وإخواني وأخواتي الذين كانوا معي منذ بداية الطريق وساعدوني على السير في طريق العلم ، جزاهما الله عني كل الخير.

ولكل من مد لي يد العون ، أو أسدى لي معروفا، أو قدم لي نصيحة في إنجاز هذا العمل فله مني خالص الشكر والتقدير.

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الملخص:

إنَّ مفهوم الحوكمة ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالأزمات المالية والاقتصـــادية، وما شـــهده العالم من تداعيات تأثير جائحة كورونا منذ عام 2020م وما خلفته من إفلاس للعديد من الشركات العالمية في الكثير من الدول في العالم أدى للضـــغط كبير وحتمية لا مناص منها في تطبيق حوكمة الشـــركات فمعلومات القوائم المالية والمعلومات المحاســـبية التي يقدمها مجلس الإدارة في كل شـــركة ولجان المراجعة الخاصة بحوكمة الشركات ستكشف الانحرافات التي تسببت في تدهور الشركة.

وقد هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على الإطار المفاهيمي لمتغيري الدراسة المتمثلين في كلاً من الإطار المفاهيمي لمتغيري الدراســـة المتمثلين في كلاً من (حوكمة الشـــركات، توزيع الأرباح)، والكشف عن واقع الحوكمة في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل"، كما هدفت التعرف على نوع الفروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر بين حوكمة الشركات وتوزيع الأرباح في الشـــركة العمانية للاتصـــالات "عمانتل"، تُعزى لمتغيرات الدراســـة الديموغرافية المتمثلة في (النوع الاجتماعي، المســـتوى التعليمي، ســـنوات الخبرة)، وابتكار المقترحات التطويرية لحوكمة الشركات وتوزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل". وأوضحت نتائج الدراسة ان الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل" تعتمد مبدأ الحوكمة والشفافية بدرجة كبيرة ولك بتشجيع من مجلس ادارة الشركة

. –

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، توزيع الأرباح.

Abstract

The concept of governance has been closely linked to the financial and economic crises, and what the world has witnessed from the repercussions of the impact of the Corona pandemic since the year 2020 AD and the bankruptcy it left for many international companies in many countries in the world, which led to great pressure and inevitable in the application of corporate governance, the information of the financial statements and the accounting information provided by the board of directors in each company and the audit committees for corporate governance will reveal the deviations that caused the deterioration of the company.

The current study aimed at identifying the conceptual framework for the study variables represented in each of the conceptual framework for the study variables listed as (corporate governance, profit distribution), and to reveal the reality of governance in Oman Telecommunications Company "Omantel". It also aimed at identifying the type of statistically significant differences in the average responses of the study sample members about the impact between corporate governance and profit distribution in Oman Telecommunications Company "Omantel" attributed to the demographic study variables which are (gender, educational level, and years of experience) and innovation of development proposals for corporate governance and profit distribution in Oman Telecommunications Company "Omantel".

In her study, the researcher relied on the descriptive approach, and to achieve the objectives of the study, a questionnaire was distributed to a study sample consisted of (100).

The study's results indicated the following:

The Oman Telecommunications Company "Omantel" applies governance to a large extent, as it came in first place in terms of implementation the second dimension. which is: the responsibilities of the board of directors, followed by the first dimension, which is: ensuring shareholders' rights, while it ranked last in the third dimension, which is: disclosure and transparency.

Keywords: corporate governance, profit distribution.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
أعضاء لجنة المناقشة	أ
الإقرار	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص باللغة العربية	د
الملخص باللغة الإنجليزية	و
قائمة المحتويات	ز
قائمة الجداول	ط
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
مقدمة الدراسة	2
مشكلة الدراسة وأسئلتها	4
أهمية الدراسة	6
أهداف الدراسة	7
فرضيات الدراسة	7
حدود الدراسة	8
مصطلحات الدراسة	8
أنموذج الدراسة	10
الفصل الثاني: أولاً: الإطار النظري	
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والفكري لحوكمة الشركات	12
المبحث الثاني:الاطار المفاهيمي والفكري لتوزيع الأرباح	19
المبحث الثالث: جهود الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل" في تطبيق الحوكمة.	29
تمهيد	29
نبذة عن شركة عمانتل	30
الحوكمة وتوزيع الارباح في شركة عمانتل	30

ثانياً: الدراسات السابقة	35
الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة	
المقدمة	47
منهجية الدراسة	47
مجتمع الدراسة وعينتها	48
أداة الدراسة	50
صدق أداة الدراسة	50
متغيرات الدراسة	55
الخطوات الاجرائية للدراسة	55
الأساليب الاحصائية للبيانات	56
الفصل الرابع: نتائج الدراسة	
النتائج المتعلقة بالسؤال الأول	59
النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني	65
النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث	73
الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية	
ملخص النتائج	78
تفسير ومناقشة النتائج	80
التوصيات	92
المقترحات البحثية	93
المراجع	96
الملاحق	103

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
توزيع عينة الدراسة حسب متغيرات الديموغرافية	48
معاملات ارتباط بيرسون بين الفقرات والقسم الذي تنتمي إليه (حوكمة الشركات).	51
معاملات ارتباط بيرسون بين الفقرات والقسم الذي تنتمي إليه (توزيع الأرباح).	52
معاملات الثبات كرونباخ ألفا للمحاور والأداة ككل	53
معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية لحوكمة الشركات	54
معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية لتوزيع الأرباح	54
معيار الحكم على نتائج الدراسة	59
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات العينة على أبعاد محور حوكمة الشركات، مرتبة تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية	60
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد ضمان حقوق المساهمين	60
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد مسؤوليات مجلس الإدارة	62
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد الإفصاح والشفافية	63
أثر ضمان حقوق المساهمين على توزيع الأرباح (تباين تحليل الانحدار)	65
تباين تحليل الانحدار (الارتباط وبيتا)	66
أثر مسؤوليات مجلس الإدارة على توزيع الأرباح (تباين تحليل الانحدار)	68
تباين تحليل الانحدار (الارتباط وبيتا)	68
أثر الإفصاح والشفافية على توزيع الأرباح (تباين تحليل الانحدار)	70
تباين تحليل الانحدار (الارتباط وبيتا)	71
اختبار (T–Test) لمعرفة دلالة الفروق الإحصائية تبعًا لمتغير النوع الاجتماعي	73
تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للتأكد من دلالة الفروق الإحصائية تبعًا لمتغير المسمى التعليمي	74
تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للتأكد من دلالة الفروق الإحصائية تبعًا لمتغير سنوات الخبرة	75
المقارنات البعدية بطريقة (Scheffe) لمتغير سنوات الخبرة	76

قائمة الأشكال

الشكل	الصفحة
أنموذج الدراسة	10
أهمية تطبيق حوكمة الشركات	14
توزيع عينة الدراسة حسب متغيرات الديموغرافية	49
نتائج تحليل الانحدار الخطي لأثر ضمان حقوق المساهمين على توزيع الأرباح	67
نتائج تحليل الانحدار الخطي لأثر مسؤوليات مجلس الإدارة على توزيع الأرباح	68
نتائج تحليل الانحدار الخطي لأثر الإفصاح والشفافية على توزيع الأرباح	72

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

أولًا: مقدمة الدراسة

ثانيًا: مشكلة الدراسة وأسئلتها

ثالثًا: أهمية الدراسة

رابعًا: أهداف الدراسة

خامسًا: فرضيات الدراسة

سادسًا: حدود الدراسة

سابعًا: مصطلحات الدراسة

ثامنًا: أنموذج الدراسة

الفصل الأول

الإطار العـــام للدراسة

أولًا: مقدمة الدراسة

يعد ما يشهده العالم من تحرير للأسواق العالمية والعمل وفقاً لاقتصاديات السوق، وما ترتب عنه من تغيرات وزيادة حدة المنافسة بين الوحدات الاقتصادية جعلت من هياكل هذه الوحدات وتصنيفها أمراً في غاية التقلب والتغيير، ولعل شركات المساهمة كان لها الحظ الأوفر والنصيب الأكبر من بينها، فالفصل بين ملكية هذه الشركات وإدارتها ونفوذ كبار المساهمين أدى إلى دفعها نحو البحث عن نظم رقابية تضمن لأصحاب المصالح في هذه لشركات حقوقهم كاملة، والعمل على تقييد الإدارة وضبطها للاطلاع على مهامها بالكامل وتحقيق مبدأ المساواة بين جميع المساهمين وهذا سيكون عن طريق ما يسمى بالحوكمة التي بموجبها يتم تنظيم العلاقات القائمة بين إدارة المؤسسة ومجلس إداراتها وبين مساهميها وأصحاب المصلحة من خلال مجموعة من القواعد الموضوعية الموضوعة والمتفق عليها مسبقاً (أبو عواد، والكبيجي، 2014).

وزادت أهمية حوكمة الشركات في قطاع الأعمال العام والخاص لما لها من أهمية في إدارة الشركات وحماية حقوق المساهمين، ولقد تعددت الاتجاهات الفكرية في أهميتها وتأثيراتها على الاقتصاد الوطني، ورغم تعدد مفاهيم حوكمة الشركات في الأدبيات والدراسات السابقة إلا أنه يمكن عرض مفهوم واحد أجمع عليه كلاً من (Okpara,2011) (Hussian et al, 2015) (Heenetigala, &Armstrong, 2011) بأنها مجموعة من الآليات التي يتم من خلالها حماية المستثمرين الخارجيين من استغلال مديري الشركة والمسيطرين عليها من المساهمين، وبالرغم إلى أن

تطبيق معايير الحوكمة تهدف إلى البعد عن التحيز وتؤكد على الموضـوعية في القياس المحاسـبي، وعرض القوائم المالية والإفصـــاح عنها بكل شــفافية وعدالة، إلى أن بعض الممارســات الإدارية قد تستغل هذا الجانب لتحقيق دوافع وأهداف خاصة من شأنها تؤثر على التقارير المالية، والذي قد لحق الضــرر بمصــالح الأطراف ذات العلاقة مما أدى إلى نشـوء ما يعرف بمفهوم ممارسـة إدارة الأرباح (إبراهيم، 2011).

وارتبط مفهوم الحوكمة ارتباطاً وثيقاً بالأزمات المالية والاقتصـادية، وما شـهده العالم من تداعيات تأثير جائحة كورونا منذ عام 2020م وما خلفته من إفلاس للعديد من الشــركات العالمية في الكثير من الدول في العالم أدى للضغط كبير وحتمية لا مناص منها في تطبيق حوكمة الشركات فمعلومات القوائم المالية والمعلومات المحاســبية التي يقدمها مجلس الإدارة في كل شـــركة ولجان المراجعة الخاصة بحوكمة الشركات ستكشف الانحرافات التي تسببت في تدهور الشركة.

وأشار تقرير مناقشة وتحليلات شركة عمانتل للسنة المالية المنتهية في 31/ ديسمبر 2020م بأن الشـركة واحدة من بين المؤسـسـات التي أثر التباطؤ المفاجئ في النمو الاقتصـادي سـلباً على قطاع أعمالها، وذلك نتيجة منع الحركة وإغلاق المحافظات وفقدان الكثير لوظائفهم من مختلف القطاعات، ومع ســياســة الصــراعات التجارية بين القوى العالمية واســتمرارها على إنفاق الأفراد المســتهلكين والشـركات والمؤسـسـات وجهات القطاع العام تراجعت الإيرادات وهوامش الربح لدى معظم مشـغلي الاتصـالات، ورغم كل هذا إلا أن قطاع الاتصـالات بوجه عام وعمانتل على وجه الخصـوص أصـبح من القطاعات التي لا تزال قطاعاً جاذباً من وجهة نظر المســتثمرين، وأصــبح الطلب على خدمات الاتصــالات مع تأثيرات الجائحة على نطاق غير مسـبوق، مما اتسـم أداء عمانتل بدرجة عالية من

المرونة ومستوى عالي من الأرباح، حيث حققت عمانتل عام 2020 مكانة ريادية كأكبر حصة في السوق على مستوى السلطنة كشركة وعلى مستوى المجموعة، ونجحت عمانتل في الحفاظ على التزاماتها وتعهداتها المالية (تقرير مناقشات وتحليلات الشركة، 2020)، مما أدى لتعاظم أهمية تطبيق الحوكمة وتأثيرها في توزيع الأرباح فجاءت فكرة الموضوع لإعداد دراسة علمية تربط بين حوكمة الشركات وتوزيع الأرباح كمتغيري الدراسة الحالية لتحديد مدى تأثير الأولى على الثانية في الشركة العمانية للإتصالات "عمانتل".

ثانيًا: مشكلة الدراسة وأسئلتها

بعد تداعيات تأثير جائحة كورونا على الشركات وما سببته من انهيارات مالية زادت المطالبات بضرورة توفر معايير وضوابط وممارسات أخلاقية (كالنزاهة والشفافية، والإفصاح) لتخفيض تعارض مصالح المساهمين والحد من بعض الممارسات الاحتيالية من إدارة بعض الشركات من أجل حسن سير وبقاء أعمال الشركة، فتعارض أطراف المصلحة المهتمة بنشاط الشركة غالباً ما يؤدي إلى تعارض المصالح بين الإدارة والمساهمين (غزالي، 2017).

وتعد قضية توزيع الأرباح من أهم القضايا التي تدور حولها الاختلافات، وبما أن تطبيق حوكمة الشركات تسعى باستمرار لحماية حقوق أصحاب المصلحة للشركة وهي الحل الأنجع لضمان توزيع الأرباح بشكل مثالي ومرضي للجميع.

وبناء على تقرير النتائج المالية لشركات الاتصالات في سلطنة عمان لعام 2020 أظهرت النتائج تراجع الإنفاق الإستثماري بنحو (4%)، وقد عمدت الشركة إلى خفض التوزيعات النقدية على المساهمين إلى 57,5 مليون ريال مقارنة بنحو 76,3 مليون ريال في العام 2019، حيث بلغ العائد

على السهم للسنة المالية ديسمبر 2020 حوالي 0,089 ريال عماني، مقارنة بحوالي 0,104 ريال عماني للفترة المماثلة من عام 2019م، وقد استمرت شركة عمانتل بعلاقة جيدة مع المساهمين في توزيع ثابت للأرباح على مدار السنوات، أما بالنسبة للعام المالي 2020م فقد وزعت الشركة أرباح بقيمة 55بيسة/ سهم، والتي تعادل تقريباً 55% من رأس المال المدفوع؛ وذلك بعد اتفاق مجلس إدارة الشركة في عدم صرف مكافآت أعضاء مجلس الإدارة لعام 2020م، واقتراح توزيع الأرباح النقدية على المساهمين بالشركة (تقرير مناقشات وتحليلات الشركة، 2020).

ومن هذا المنطلق ارتأت الباحثة دراسة موضوع تطبيق حوكمة الشركات وتأثيرها على توزيع الأرباح في محل الدراسة الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل"، ومحاولة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ما أثر حوكمة الشركات على توزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل"؟

وجاءت تساؤلات الدراسة كما يلي:

1. ما درجة تطبيق الحوكمة في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل"؟

2. ما أثر تطبيق حوكمة الشركات على توزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل" ، من وجهة نظر عينة الدراسة ؟

3. هل توجد فروق في متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر حوكمة الشركات على توزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل"، تُعزى لمتغيرات الدراسة الديموغرافية المتمثلة في (النوع الاجتماعي، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة)؟

4. ما المقترحات التطويرية لتطوير حوكمة الشـــركات على توزيع الأرباح في الشـــركة العمانية للاتصالات "عمانتل"؟

ثالثاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة الحالية فيما يلي:

1. الأهمية النظرية:

تنبع الأهمية النظرية للدراســة الحالية من أهمية المتغيرات المبحوثة، حيث يعد حوكمة الشــركات من أهم المواضــيع الحيوية والحديثة لما لها من دور فعّال في مســاعدة المؤســســات المختلفة على تحقيق ميزة تنافسـية واسـتدامة، كما سـتقدم الدراسـة زمرة من المقترحات والتوصـيات التطويرية من شـــأنها حث القيادة لشـــركة عمانتل على تبني أبعاد حوكمة الشـــركات بهدف تطوير عملية توزيع الأرباح، ويؤمل أن تفيد هذه الدراسـة في الجانب المعرفي الباحثين بإجراء البحوث والدراسـات العلمية الخاصة في ذات الموضوع.

2. الأهمية العملية:

تنبثق الأهمية العملية لهذه الدراسة في إمكانية استفادة المسئولين وصُنّاع القرار بالشركة العمانية للاتصـالات "عمانتل" من نتائج وتوصـيات الدراسة الميدانية بهدف مواجهة التحديات والمعوقات التي تحول دون الاســتفادة من حوكمة الشــركات بشــكل دقيق بأبعاده على توزيع الأرباح وفق خططهم الإسـتراتيجية المدروسـة، والكشـف عن مدى تأثير حوكمة الشـركات على توزيع الأرباح، وذلك من خلال نتائج الدراسة الميدانية التي سيتم التوصل إليها.

رابعاً: أهداف الدراسة

سعت الدراسة لبيان وإبراز مجموعة من الأهداف، وهي على النحو التالي:

1. التعرف على الإطار المفاهيمي لمتغيري الدراسة المتمثلين في كلاً من الإطار المفاهيمي لمتغيري الدراسة المتمثلين في كلاً من (حوكمة الشركات، توزيع الأرباح).

2. الكشف عن واقع الحوكمة في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل".

3. تحديد نوع تأثير حوكمة الشركات على توزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل".

4. تحديد نوع واتجاه العلاقة بين حوكمة الشركات وتوزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل" عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

5. التعرف على نوع الفروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر بين حوكمة الشركات وتوزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل"، تُعزى لمتغيرات الدراسة الديموغرافية المتمثلة في (النوع الاجتماعي، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة).

6. ابتكار المقترحات التطويرية لحوكمة الشركات وتوزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل".

خامساً: فرضيات الدراسة

1. الفرضية الأولى (HO1) :" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق حوكمة الشركات (بأبعادها) على توزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل".

2. الفرضـــية الثانية (HO1) :"لا توجد فروق في اتجاهات العاملين الشـــركة العمانية للاتصالات عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) تجاه أثر تطبيق حوكمة الشركات على توزيع الأرباح ، تُعزى لمتغيرات الدراسة الديموغرافية المتمثلة في (النوع الاجتماعي، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة).

سادساً: حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة الحالية في الكشف عن أثر مبادئ حوكمة الشركات المتمثلة في كلاً من (مبدأ ضمان حقوق المساهمين، مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة، مبدأ الإفصاح والشفافية) في توزيع الأرباح بالشركة العمانية للاتصالات "عمانتل".

الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على الموظفين في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل".

الحدود المكانية: أجريت الدراسة في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل".

سابعًا: مصطلحات الدراسة

1. **حوكمة الشركات:** هي مجموعة العلاقات التي تربط بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والمُلاك وجميع أطراف المصلحة والعلاقة بالشركة، وهو الأسلوب الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف المراد تحقيقها ومراقبة الأداء الكلي وربطه بالنتائج، ويرتبط مفهوم حوكمة الشـــركات بالأســـلوب الناجح للســـلطة والني يؤكد على تقديم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة والإدارة العليا بغرض تحقيق الأهداف المنشودة لخدمة مصالح الشركة وجميع المساهمين وتسهيل عملية المتابعة والرقابة الجيدة باستخدام مواردها بكل كفاءة (OECD, 2015).

– **ضمان حقوق المساهمين:** هي كافة الحقوق الأساسية للمساهمين والمرتبطة بالطرق المضمونة لتســـجيل الملكية وتحويل الأســـهم والحصـــول على المعلومات المادية، والمشـــاركة في القرارات،

والحصول على المعلومات الخاصة بكل عقود الأسس وما يمثلها من مستندات خاصة بالشركة (آل غزوي، 2010).

– **مسئوليات مجلس الإدارة:** هم الأفراد المسئولين عن سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، والموكل إليهم رسم السياسات العامة وعملية الرقابة على الأداء، ويعد اختيار المديرين التنفيذين بالشركة من أهم مسئولياتهم (عبد الوهاب، 2007).

– **الإفصاح والشفافية:** هي العملية التي يتم فيها الإفصاح السليم في الوقت المناسب وبصورة صحيحة عن أي مواضيع متعلقة بالشركة مثل (المركز المالي، الأداء الكلي، حقوق الملكية، سياسة مكافئة أعضاء مجلس الإدارة، الهياكل والسياسة العامة للحوكمة، وكل الموضوعات الخاصة بالقوائم المالية) بما يعكس بدقة جميع الأحداث والحقائق المالية التي أثرت على الشركة (الكبيجي، 2019).

2. توزيع الأرباح: هي العملية النى يتم فيها تحديد القرار الخاص بتوزيع الأرباح على المساهمين بعد مصادقة مدلس إدارة الشركة، ويعد قرار التوزيع من أهم القرارات التي لها أثر كبير على تمويل المؤسسة لتميزه بالتكلفة المنخفضة مقارنة مع مصادر التمويل المختلفة كالاستدانة او زيادة رأس ما الشركة (معلا، 2016).

ثامنًا: أنموذج الدراسة

يشير الشكل (1-1) الى أنموذج الدراسة والذي يتضمن متغيراتها

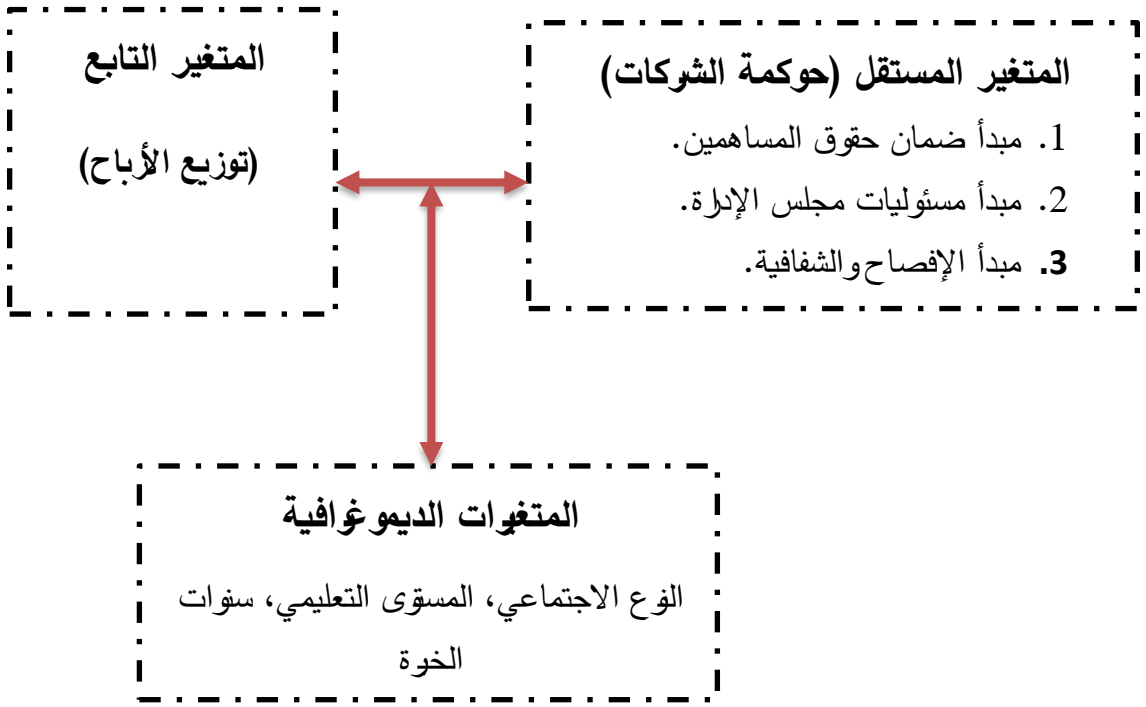

الشكل من تطوير الباحثة

شكل رقم (1-1) أنموذج الدراسة

خاتمة الفصل:

تمحور الفصل الأول في وضع الإطار العام للدراسة والمتمثل في (مقدمة الدراسة، مشكلة الدراسة وأسئلتها، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، فرضيات الدراسة، حدود الدراسة، مصطلحات الدراسة، وأنموذج الدراسة) وسننتقل للفصل الثاني لوضع الإطار النظري والدراسات السابقة للدراسة والتعقيب عليها.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولًا: الإطار النظري

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والفكري لحوكمة الشركات

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والفكري لتوزيع الأرباح

المبحث الثالث: جهود الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل" في تطبيق الحوكمة

ثانيًا: الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

- **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والفكري لحوكمة الشركات**

– تمهيد:

يعد مصـــطلح الحوكمة من أهم المفاهيم الحديثة في الإدارة رغم امتداد جذوره من عام 1932م، ولكنه كمصطلح اهتمت به الدول في السنوات الأخيرة، خاصة بعد ظهور مشكلة الشركات الأمريكية كشركة (إنرون للطاقة)، مما أدى لزيادة المطالبة بوجود قواعد ومعايير وضوابط إدارية وقانونية بهدف تحقيق الثقة والمصـداقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية خاصـة تلك المرتبطة بالمسـتثمرين وأصحاب المصلحة (العجمي، 2011).

ويعتمد تطبيق الحوكمة على مجموعة المبادئ والقواعد التي يجب أن تتبعها الجهات الرقابية على سوق المال وأعضاء مجلس إدارة الشركات والإدارة التنفيذية، فتطبيق حوكمة الشركات بمثابة الخريطة التوضيحية التي تساعد على جذب الاستثمار ورؤوس الأموال.

– مفهوم وأهمية حوكمة الشركات:

وقد اختلفت الآراء والتفســيرات لمفهوم حوكمة الشــركات؛ حيث تمت التســمية على أنها الإدارة الحكيمة أو الإدارة الرشـيدة، ولكن اتفق مجمع اللغة العربية على تسـميتها بحوكمة الشـركات، فعرفها عبد الله (2013) حوكمة الشركات بأنها تلك الإجراءات والضـوابط التي تحقق الانضـباط بالمؤسـسـة

وفقاً للأساليب والأسس العلمية مع الأخذ في عين الاعتبار تحديد حقوق وواجبات كلاً من (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وأصحاب المصالح).

أما بيتيز (Benitez, et al. 2018) فقد عرف حوكمة الشركات بأنه نظام فعال متكامل لكل الخطط التنفيذية التي تحقق أهداف المؤسسة بما يتناسب والإمكانيات المتاحة من موارد بشرية ومالية بما يكفل التوازن بين منح السلطة والمسئوليات لكافة العاملين ويضمن حقوق أصحاب المصلحة.

كما عرفتها غزالي (2017) حوكمة الشركات على أنها نظام متكامل يتم من خلاله إدارة الشركات ومراقبتها باعتبار أن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إدارة الشركة، ويتمثل دور المساهمين في تعيين أعضاء مجلس إدارة ومدققي الحسابات من أجل التأكد على أن إدارة النظام في الشركة يتناسب ومصالحهم.

ويرى كلاً من بشير وتقرارات (2018) بأن حوكمة الشركات هي مبادئ وقواعد رقابية على الأداء ككل من خلال مجموعة من الأسس مثل (اللامركزية، والمسئولية والمحاسبية) والتي تضمن جميعها ترشيد الأداء بما يحقق الفعالية المؤسسية.

وتستنتج الباحثة من خلال ما سبق بأن مفهوم حوكمة الشركات له معانٍ أساسية لخصتها فيما يلي:

1. مجموعة من القواعد والأنظمة المرتبطة بالرقابة الشاملة لأداء الشركة.
2. علمية لتنظيم العلاقات بين كلاً من (مجلس إدارة الشركة، والمديرين، والمساهمين، والمستثمرين، وأصحاب المصلحة).

3. مجموعة من القواعد والأنظمة لإدارة الشـــركة ورقابتها وفق لوائح محددة لتوزيع الحقوق والواجبات بين مجلس الإدارة والمدراس التنفيذيين، والمساهمين على حد سواء.

وتظهر أهمية الحوكمة بالنسـبة الشـركات كما لخصـها كلاً من (يوسـف، 2007) و(موسـى، 2012) بأنها مهمة في خلق بيئة عمل مريحة وإيجابية لتحقيق أفضـــل أداء بالشـــركة، وهي تمكن الشركة من رفع كفاءتها الاقتصادية من خلال وضع الأسس التوضيحية للعلاقة بين مديري الشركة ومجلس إدارتها والمســـاهمين، كما أنها تمكن الشـــركة من وضـــع الإطار التنظيمي لتحديد أهداف الشـركة وآلية تحقيقها؛ من خلال توفير الحوافز المناسـبة لأعضـاء الإدارة التنفيذية ومجلس ومراعاة مصلحة المساهمين، كما أن حوكمة الشركات تساعد على الانفتاح والوصول بشكل سليم إلى أسواق المال العالمية بهدف جذب المســتثمرين من الخارج لتمويل المشــاريع التوســعية بالشــركة، كما أن حوكمة الشركات تزيد وتيرة بناء الثقة بين المستثمرين وجميع أصحاب المصلحة بما يحمي حقوقهم.

الشكل من تطوير الباحثة

الشكل (1) يوضح أهمية تطبيق حوكمة الشركات

وارتبطت أهمية حوكمة الشركات بالمؤسسة بالنسبة للمساهمين كما أشارت لها (غزالي، 2017) بانها تعمل على تعظيم العوائد الاستثمارية وقيمتها وحقوق المساهمين بما يحد من المخاطر أو يحد من تضارب المصالح، وتساعد الحوكمة لضمان حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة بما يعمل على تعزيز أدوارهم في مراقبة أداء الشركة ككل، والتأكيد على الشفافية والنزاهة والمصداقية، والتأكيد على أهمية الإفصاح التام عن أداء الشركة ووضعها المالي وأهم القرارات الجوهرية الخاصة بالقوائم المالية وسياسة الشركة في توزيع الأرباح.

وترى الباحثة بأن أهمية تطبيق حوكمة الشركات يرتبط بشكل كلي في تعزيز مستوى الطمأنينة والثقة لدى جميع المساهمين في استثماراتها، لأن ذلك يُعد بمثابة مؤشراً على الدراية التامة من كل الأطراف سواء مجلس إدارة الشركة أو المدراء التنفيذيين بالمخاطر التي تحيط بالشركة، مما يجعلها اكثر قدرة على إدارة هذه الخاطر او التغلب عليها وتفاديها مستقبلاً، كما أن تطبيق حوكمة الشركات تساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة بناء على المعايير والتقارير المالية التي يفصح عنها مجلس إدارة الشركة بشكل دوري.

- أهداف تطبيق حوكمة الشركات:

إن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات تساهم بشكل كبير في دعم الأداء الاقتصادي والميزات التنافسية مما تؤدي لزيادة جذب الاستثمارات للشركة، ولذلك فحوكمة الشركات تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف كما أشارا لهما كلاً من (أبو حمام، 2017) و(عبد الصمد، 2016):

1. تفعيل الرقابة على الأداء من خلال الفصل بين الملكية والإدارة.
2. رفع الكفاءة المالية والإدارية للشركات الاقتصادية.

3. المراجعة الدورية للقوانين الحاكمة لأداء الشـركات، وتحديد المسـئولية الرقابية لكل من مجلس الإدارة والمساهمين.

4. الفصـــل بين المهام والمســـئوليات المرتبطة بالمدراء التنفيذين ومهام مجلس إدارة المشـــركة والأعضاء المساهمين.

5. تعزيز نظام المساءلة مما ترفع درجة الثقة لأصحاب المصلحة.

6. التمكين للشـركات للحصـول على التمويل الكامل من قبل أكبر عدد من المسـتثمرين المحليين والأجانب.

7. المشـاركة والاطلاع الكلي على أداء الشـركة من قبل المسـاهمين، الموظفين، والمسـتثمرين وأصحاب المصلحة.

8. تخفيض حدة تعارض المصلحة بين مجلس الإدارة والمساهمين.

9. توضيح صلاحيات كل الأطراف أصحاب العلاقة، مما يؤدي لتحسن عملية صنع القرار.

10. رقع مستوى مصداقية الشركات بسبب تعزيز عملية المساءلة وتقويم أداء الإدارة العليا.

11. تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها.

12. تحسـين مسـتوى الوضـوح ودرجة الشـفافية من خلال الناهة في عرض القوائم المالية وتوزيع الأرباح.

ومما سبق ترى الباحثة بأن تطبيق حوكمة الشركات يقدم إطاراً مرجعياً لاستدامة الشركة وتحسين الميزة التنافســية مما تُســهم في تطبيق أفضــل الممارســات الإدارية والأداء المتميز من خلال إدارة

العلاقات مع العملاء وأصحاب العلاقة، من خلال ضمان نزاهة التقارير المالية وإدارة أعمال الشركة بكفاءة وفعالية.

- مبادئ حوكمة الشركات:

يتم تطبيق حوكمة الشركات وفقاً لمجموعة من المبادئ والمعايير التي تم التوصل لها من خلال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999م، والتي تتمثل فيما يلي كما ذكرتها الأضم (2014):

1. حفظ حقوق المساهمين وتشتمل على حقوق المساهمين ونقل ملكية الأسهم، وطريقة اختيار مجلس الإدارة وآلية الحصول على العائد الربحي، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في الاطلاع والمشاركة الفعالة على الاجتماعات الخاصة بالجمعية العامة، وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، والموافقة على العمليات الاستثنائية بما يتناسب وقوانين ولوائح الشركة الداخلية.

2. المعاملة المتساوية بين المساهمين وتتمثل في تحقيق المساواة بين جميع حملة الأسهم في الشركات المساهمة من حيث حقوق التصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية في الاجتماعات، وحمايتهم من النتائج المترتبة من عمليات التداول في المعلومات الداخلية.

3. ضمان دور أصحاب المصلحة بالشركة في الأساليب المستخدمة لممارسة سلطات الإدارة في الشركة من خلال احترام الحقوق القانونية، وضمان حصولهم على المعلومات المطلوبة الخاصة بعملية الرقابة على الشركة، ومشاركتهم في الرقابة على الشركة، وتوفير المعلومات

اللازمة لهم من أعمال توسعية، أو تقارير أو توزيع أرباح، وأي مخالفات أو تصرفات يتم رصدها على مجلس الإدارة.

4. ضمان وجود أساس وإطار فعال لحوكمة الشركات لتعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها بما يتوافق وأحكام القانون، وأن يتم صياغته بوضوح لتحديد الأدوار والمسئوليات بين مختلف السلطات سواء الإشرافية أو التنظيمية أو التنفيذية، ولابد أن يتم وضع أساس قانوني تنظيمي يُمكن كافة المشتركين في السوق الاعتماد على العلاقات التعاقدية الخاصة، وأن يضم الأساس العناصر التشريعية والقانونية والترتيبات اللازمة والالتزامات الاختيارية لممارسة الأعمال.

5. الإفصاح والشفافية وتحقيقهما مطلباً أساسياً وركيزة مهمة لتطبيق الحوكمة، وتتعلق الشفافية والإفصاح في الأمور المالية وحركات التدفقات النقدية في الشركة، مع التأكيد على مدى الإلتزام بالمعايير المحاسبية، والإفصاح عن حصة الأغلبية في حقوق الملكية ومكافآت مجلس الإدارة.

6. التأكيد على مسئوليات مجلس الإدارة وفصل إدارة الشركة عن ملاكها؛ لتحقيق مبدأ الاستقلالية ومبدأ المحاسبة عن المسئولية، وهي تتحقق عندما تكون مسئوليات مجلس الإدارة محددة وواضحة ويتم الإعلان عنها من حيث: الصلاحيات الممنوحة، المسئوليات، الحقوق والواجبات، البدلات والمكافآت والأجور بما يكفل للمساهمين وأصحاب العلاقة بالمتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية ومساءلة مجلس الإدارة إن استدعى الأمر (الأضم، 2014).

ومما سبق طرحه من مبادئ تطبيق حوكمة الشركات ترى الباحثة أن تطبيقها يضفي على الشركة النزاهة والمصداقية والعدالة على القوائم المالية وتوزيع الأرباح، والتي يعتمد عليها

جميع أطراف المصلحة في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، وهي العلاج الذي يُخلص الشركة من الفساد المالي والإداري وأداة واضحة لتحديد المسئوليات وتوزيع الأدوار.

• المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والفكري لتوزيع الأرباح

- تمهيد:

تتعلق سياسة توزيع الأرباح بقرار تقسيم الصافي الإجمالي من أرباح الشركة ما بين أرباح موزعة على المساهمين، وأرباح يتم احتجازها، ويجب المفاضلة بين البديلين أو الموازنة بينهما لتحديد القرار التمويلي الأهم في الشركة، فقرار توزيع جزء من الأرباح يتطلب توفر السيولة الكافية، وهو يعني ضمناً بأن ليس للإدارة أي فرصة استثمارية مستقبلية، أما احتجاز الأرباح فهو مؤشر استثماري وفرصاً لنمو الشركة مستقبلاً؛ مما ينعكس إيجاباً على سعر السهم، وتوجد مجموعة من الأنماط لتوزيع الأرباح التي يمكن للشركة إتباعها، فأولها اتباع توزيع أرباح كنسبة ثابتة بحيث تحقق هدف الاستمرارية في التوزيعات، أو تلجأ الشركة لاتباع توزيع الأرباح المتبقية إذ ما كانت تعتمد على الأرباح المحتجزة، ولكنها تكون متقلبة من فترة لأخرى وفقاً لحجم الأرباح (عواد، 2011).

- مفهوم توزيع الأرباح:

يعد توزيع الأرباح هي الجزء الصافي الذي يتم توزيعه من ربح الشركة الذي يتم توزيعه على المساهمين حسب عدد الأسهم التي يمتلكها، وتحظى عملية توزيع الأرباح بالاهتمام من جميع الأطراف نظراً لانعكاساتها على سعر السهم في سوق المال، ويترقب المساهمين بشكل خاص مقدار هذه التوزيعات للاستفادة منها واتخاذ القرارات المالية على أساسها.

ولقد تعددت تعريفات توزيع الأرباح، فقد عرفها بعضـهم بأنها مجموعة من المبادئ التي تضـعها الشـركة ويتم من خلالها التحكم في أنسـب الطرق لتوزيع الأرباح بهدف زيادة ثروة المسـاهمين (Unaidu, et al, 2014)، وعرفها آخر بأنها السـياسـة التي تعتمدها الشـركة في توزيع الأرباح المحققة للمسـتثمرين من العوائد الرأسـمالية المثلى، أو مدى اسـتعدادهم للتخلي عن توزيعها من أجل الحصـول على عوائد أكبر في المسـتقبل (غزالي، 2017)، ومن هذا المنطلق ترى الباحثة بأنه يجب على المديرين أن لا يقوموا بالاحتفاظ بالأرباح إلا إذا كان لديهم خطة واضـحة لإعادة اسـتثمارها بمعدلات عالية للعاد الذي سـيحصـل عليه المسـاهمين، أما معلا (2016) فقد عرفت توزيع الأرباح بأنها قرار تحديد الجزء الذي سيتم توزيعه على المساهمين من الأرباح.

- دوافع توزيع الأرباح:

يعد رقم الأرباح المتحقق من قبل شـركة ما خلال الدورة المالية هي الجزء الذاتي من التمويل للشركة، ولا يمكنها الاحتفاظ بقيمة الأرباح كلها لتمويل الاحتياجات، ولذلك يجب على الشركة توزيع جزء من أرباحها لعدة أسباب أهمها ما يلي:

1. تحفيز المساهمين للاحتفاظ بأسهمهم وعدم اللجوء لعملية بيعها.
2. تحفيز المساهمين على الاكتتاب في حالة رغبة الشركة لزيادة رأس المال المعتمد لديها.
3. إعطاء صورة عامة عن الحالة المالية الجيدة للشركة؛ خاصة إذا صاحبت عملية توزيع الأرباح زيادة في الاستثمارات بالشركة.
4. رفع مستوى الثقة لدى المستثمرين في الشركة، والتعويض عن أموالهم المستثمرة في الشركة من خلال توزيعها للأرباح بشكل دوري.

وفي بعض الأحيان نجد بأن الشركات تقرر عدم التوزيع للأرباح وذلك للأسباب التالية:

1. حققت الشركة خسائر تراكمية معتبرة خلال سنوات سابقة.
2. مرور الشركة بأوضاع سيئة من حيث المردود والاستغلال.
3. تتخذ الشركة قرار احتجاز الأرباح بهدف القيام بعملية استثمارات استثنائية.
4. رغبة الشركة في التوسع في أعمالها وزيادة احتياجاتها من رأس المال لتوفير الموارد المختلفة للأعمال المطلوبة (زرقون، 2010).

وترى الباحثة بأن توزيع الأرباح يعتبر مكافأة للمساهمين ولكن بالمقابل يعمل توزيعها على تقليل الأرباح المستوفاة مما يؤثر على إجمالي التمويل الداخلي، ولذلك تعتمد توزيع الأرباح بالدرجة الأساسية على مدى ما تحقق من أرباح، ولابد أن تعمل الشركة على تحديد الأرباح بالزيادة بما لا يؤثر على رأس مالها.

- أساسيات توزيع الأرباح:

إن توزيعات الأرباح بشكل دوري هي العامل الرئيسي الذي يعتمد عليه كلاً من المساهمين والمستثمرين بهدف تقييم سعر السهم الخاص بالمؤسسة في السوق؛ ولذلك فإن هناك مجموعة من الأمور الواجب الاتفاق عليها بين مجلس إدارة الشركة والمساهمين تتمثل فيما يلي (حداد، 2009):

إجراء توزيع للأرباح :بمعنى متى وبأي مبلغ سيتم دفع توزيعات الأرباح على المساهمين في المؤسسة، ويعد هذا القرار الذي يتخذه مجلس الإدارة في اجتماعاتهم الدورية السنوية أو نصف السنوية أو ربع السنوية، ويرتبط الأداء المالي، وتوزيع الأرباح، ومستقبل المؤسسة من العوامل الأساسية التي تؤثر في قرارات مجلس الإدارة المرتبطة بتوزيع الأرباح.

مبلغ التوزيعات للأرباح :حيث يقوم مجلس الإدارة بالإعلان عن موعد توزيعات أرباحها من خلال إعلان يوضحوا فيه قرار التوزيع، والموعد النهائي لأسماء المساهمين المسجلين في السجلات المالية للشركة، وينشر الإعلان في العادة بالصحف اليومية، والصحف المختصة بالأخبار المالية.

تاريخ التسجيل: هو التاريخ الذي يتم وضعه من مجلس الإدارة، حيث يقوم المساهمون والأشخاص أصحاب العلاقة بتسجيل أسمائهم في هذا التاريخ بهدف الحصول على الأرباح المعلنة في الفترة المحددة.

تاريخ الدفع: وهو التاريخ الفعلي الذي يحدده مجلس إدارة الشركة للقيام بعملية دفع توزيعات الأرباح للمساهمين المسجلين.

الخطط لإعادة استثمار توزيعات الأرباح: وهي ما تقوم به بعض من الشركات العالمية بحيث تقدم لمساهميها خطط إعادة استثمار الأرباح، من أجل تملك أسهم إضافية دون تحمل تكاليف للمعاملات.

- العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح:

يجب على المدير المالي بالشركة أن يضع في عين الاعتبار مختلف العوامل المؤثرة عندما يرسم مستوى التوزيعات المالية الحالية أو يخطط للتوزيعات المالية المستقبلية، ولقد لخص موسى (2014) أهم هذه العوامل فيما يلي:

1. **التشريعات القانونية:**

هي تلك القوانين الموضوعة من قبل الدولة والتي تلزم شركات المساهمة بالاحتفاظ بنسبة معينة من الأرباح الصافية كاحتياطي إلزامي، بهدف الحد من حرية مجلس إدارة الشركة في التقرير المالي لحجم الأرباح الموزعة للمساهمين وفقاً لهذه الأنظمة والقوانين.

2. **حالة السيولة:**

هي الحالة التي تصف وضع الشركة المالي، فبرغم تحقيق الشركة لأرباح إلا أن بعض الشركات تعمل على احتجاز هذه الأرباح بهدف تمويل أو توسع في الأعمال، وبعض الشركات قد تعاني من ضائقة سيولة في مراحل الكساد الاقتصادي أو الظروف المحيطة نظراً لانخفاض المبيعات فإن هذا يوقف الشركة من عملية دفع الأرباح الموزعة النقدية.

3. **اتفاقيات القروض:**

من الممكن أن تكون اتفاقيات جدول تسديد القروض التي تستفيد منها الشركة تضع قيوداً على حرية الإدارة في اتخاذ قرارات توزيع الأرباح، فعلى سبيل المثال تلتزم الشركة بجدول تسديد القرض من صافي الأرباح، وبالمتبقي يتم توزيعه.

4. **معدلات نمو الشركة:**

ترتبط معدلات نمو الشركات بعلاقة طردية مع الحاجة إلى تمويل التوسع في الأصول الخاصة بالشركة، وبالتالي يزيد من احتمالية احتجاز الشركة للأرباح بدلا من عملية توزيعها.

5. **ثبات الإيرادات:**

يظهر ثبات الإيرادات في الشركات التي تشهد استقراراً نسبياً في الأرباح، وغالباً ما تدفع نسبة أعلى من الأرباح الموزعة بخلاف الشركات التي تعاني من التذبذب في الأرباح، فإن مجلس الإدارة يقرر وضع مستقبل الشركة في الحسبان فيؤكد على احتجاز نسبة عالية من الأرباح.

6. **القدرة على الاقتراض والتمويل:**

تعاني معظم الشركات الصغيرة والحديثة العهد من القدرة المحدودة على الاقتراض والتمويل، بسبب أنها تعد شركات غير معروفة من قبل المصارف والمستثمرين، لذلك تتجه هذه الشركات نحو احتجاز نسبة كبيرة من الأرباح مقارنة بالشركات الكبيرة والقديمة التي توزع أرباحها على المساهمين (موسى، 2014).

- أنواع السياسات المتبعة في توزيع الأرباح:

هناك الكثير من السياسات التي تتبعها الشركات في توزيع الأرباح؛ فبعضها موزعة بنسبة مستقرة وتسمح لمعدل توزيع الأرباح بالتغير تبعا لتغير أرباح الشركة، ونجد في الواقع أن معظم الشركات تفضل إتباع سياسة توزيع أرباح بصورة مستقرة، ويكون لهذه السياسة تأثيراً إيجابياً على سعر السهم في السوق (حجاب وحافي، 2012).

سياسة توزيع الفائض: تقوم الشركة باحتجاز الأرباح وإعادة استثمارها مرة أخرى، كلما ظهرت لديها مشروعات استثمارية تحقق معدل عائد أعلى، وفي حالة عدم توفر هذه المشروعات الاستثمارية يقوم مجلس إدارة الشركة بتوزيع الأرباح كعائد ربحي نقدي للمساهمين.

سياسة توزيع مقدار نقدي منخفض: تتمثل هذه السياسة في التزام الشركة بتوزيع مقدار مالي منخفض كعائد على المساهمين بصورة منتظمة دورية كل عام؛ مع إمكانية توزيع مقدار مالي من الأرباح كعائد إضافي يتم توزيعه في السنوات التي تزيد فيها أرباح الشركة.

ومما سبق طرحه ترى الباحثة بأن الشركات التي تتميز بمعدلات عالية في النمو تلجأ لسياسة الفائض لتمويل مشروعات الشركة وأعمالها التوسعية، وتقوم بتوزيع باقي الأرباح على المساهمين مع ضرورة التوضيح للمساهمين بان الجزء الأكبر من الأرباح سيتم إعادة استثماره، أما مؤيدي سياسة توزيع العائد الربحي بشكل منتظم وبسعر منخفض يساعد مجلس إدارة الشركة على عدم إعطاء المساهمين انطباع وهمي بأن الزيادة في الأرباح زيادة مستمرة ودائمة أو يمكن الاعتماد عليها.

- النظريات المفسرة لسياسة توزيع الأرباح:

تطرق مجموعة من الباحثين لتفسير عملية توزيع الأرباح بمجموعة من النظريات والتي لخصها كلاً من (غزالي، 2017) و(موسى، 2014) و (حجاب وعيسى، 2012) النظريات المفسرة لسياسة توزيع الأرباح فيما يلي:

1. نظرية عدم ملائمة التوزيعات:

تُنسب هذه النظرية إلى كلاً من مودكلياني وميلر، حيث يرى مؤيدي هذه النظرية بعدم وجود علاقة بين توزيع الأرباح وقيمة السهم وتكلفة التشغيل للمؤسسة، بحيث يتم تحديد سعر السهم من القدرة الإيرادية للمؤسسة بما يتناسب ومخاطر الأعمال للمؤسسة، وليس على الطريقة التي توزع بها الأرباح سواء بين هذه التوزيعات وقيمة مبالغ الاحتجاز بمعنى إن قيام مجلس إدارة الشركة باحتجاز أو توزيع الأرباح هو أمر لا يهم المستثمرين، وهو أمر لا يمكن أن يكون له أي تأثير على القيمة

السوقية للسهم، فإذا قامت مؤسسة ما بزيادة التوزيعات؛ ثم قامت بعدها بإصدار أو بيع أسهم جديدة إلى مستثمرين جدد، فإن قيمة السهم الجديد الذي حصل عليه المستثمر تساوي تماما التوزيعات المدفوعة مسبقاً، مما يعني بأنه لا توجد سياسة توزيع مثالية فلا فرق بين سياسة توزيع وأخرى.

2. نظرية عصفور في اليد:

جاءت هذه النظرية نقداً واعتراضاً على فرضية نظرية مودكلياني وميلر، وتُنسب نظرية عصفور في اليد إلى كلاً من ميرون قوردن وجون لتنر، حيث تؤكد النظرية بأنه طالما التوزيعات تزيل عدم التأكد للمستثمرين، وبأن القيمة السوقية للسهم لا تحقق أي زيادة حتى وإن تم احتجاز الأرباح، فتقضي النظرية بأن على مجلس إدارة الشركة أن توزع أعلى نسبة من العائد كتوزيعات وهذا الأمر يفضله المستثمر كالحصول على أرباح رأسمالية بدلاً من احتجاز العوائد والأرباح لخطط الشركة المستقبلية لتوسيع الأعمال، ولقد أطلقا قوردن و لتنر على نظريتهما اسم عصفور في اليد وذلك تأكيداً منهما على أن التوزيعات في يد المستثمر حالياً أفضل من الأرباح الرأسمالية مستقبلاً، فالمستقبل غير مؤكد.

3. نظرية التفضيل الضريبي:

تؤكد النظرية على وجود ثلاث مبررات مرتبطة بالضريبة وتؤثر على اختيار وتفضيل المستثمر لتوزيعات منخفضة أو مرتفعة، فتعتبر الضريبة على المكاسب الرأسمالية أقل من تلك الضريبة على توزيعات الأرباح، فالمستثمرين قد يفضلون عدم توزيع الأرباح على أن يتم الاتفاق حول إعادة استثمارها في المؤسسة في أعمال التوسعة، وإن الضريبة على المكاسب الرأسمالية لا يتم دفعها إلا بعد الإنتهاء من عملية بيع السهم، وإن الأسهم لا تتجمع عليها ضرائب مستحقة حتى بعد وفاة

المستثمر، وبسبب ذلك فإن معظم المستثمرين سيفضلون احتجاز الأرباح أو الجزء الأكبر منها عوضاً عن توزيعها.

وترى الباحثة بأن ارتباط عملية توزيع الأرباح يعتمد على المؤشرات الجيدة المتعلقة بالأرباح المستقبلية، وخاصة فيما يتعلق بالأداء الحالي للشركة، والمرتبط بمدى التنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة، فيعتبر المستثمر بأن الأرباح تتميز بالجودة العالية في حالة انعكاسها على الأداء التشغيلي الحالي للشركة، مما يمثل مؤشراً جيداً للمستثمرين حول الأداء الجيد التشغيلي الحالي والمستقبلي كتحديد مقياس لقيمة ومستوى أداء الشركة ككل، وإن استمرارية توزيع الأرباح والإفصاح عنها يعطي التعبير الحقيقي عن أداء الشركة كمؤشر حالي، والتنبؤ بالأرباح المستقبلية من ثبات واستمرارية الأرباح وعدم تذبذبها.

- علاقة حوكمة الشركات وتوزيع الأرباح

في ظل تعارض المصالح بين المديرين والمساهمين خاصة في قضية توزيع الأرباح على المساهمين، مما تؤدي أحياناً إلى أن يؤدي التعارض إلى أن يختار المديرين عملية توزيع الأرباح لا تتناسب ومصلحة المساهمين من خلال اختيار توزيع النسبة الأقل من الأرباح بهدف استغلال الأموال في التوسعة والفرص الاستثمارية التي تعود بالنفع على الشركة في المستقبل، أو احتجاز الأرباح وعدم توزيعها لتحقيق بعض المصالح الشخصية للمدراء، وتوصلت العديد من الدراسات مثل (الأضم، 2014) ودراسة غزالي (2017) إلى وجود علاقة موجبة وطردية بين حوكمة الشركات وتوزيعات الأرباح، حيث إن الشركات التي تتميز بالتطبيق الجيد لحوكمة الشركات تميل لدفع توزيع الأرباح بشكل أكبر، وذلك بسبب أن مستوى الرقابة على أعمال الإدارة سيكون بمستوى عالٍ.

- الفرضيات المفسرة لعلاقة حوكمة الشركات بتوزيع الأرباح:

توجد فرضـيتين مهمتين تسـاعدان في فهم العلاقة المحتملة بين حوكمة الشـركات وتوزيع الأرباح والتي ذكرها كلا من (Pornist and Jiraporn, 2010) في دراستهما كما يلي:

1. **فرضـــية النتيجة**: وترتكز هذه النظرية على أن الشـــركات التي تتميز بضـــعف في تطبيق الحوكمة يكون لديها الاحتمال الأكبر في الاحتفاظ بالأرباح وقد يتم استغلال هذه الأرباح في مشاريع لا تعود بأي فائدة على المسـاهمين، على عكس ما يحدث مع الشـركات التي يكون فيها تطبيق جيد للحوكمة، فالمديرين لا يتمكنون من استغلال الأرباح بصفة خاصـة في تحقيق مصـالحهم شخصـية، أو حتى اسـتثمارها بما لا يعود بالنفع على المسـاهمين، مما يجعل احتمالية القيام بتوزيعات للأرباح بشكل أكبر.

ومما سبق طرحه ترى الباحثة بأن توزيعات الأرباح ستساعد في تخفيض مشاكل الشركة، فحوكمة الشـركات تؤكد على تخفيض هذه المشـاكل، مما يجعل الحوكمة أداة تشـجيعية للقيام بتوزيعات أكبر للأرباح مما يجعلنا التوقع بأن العلاقة طردية (إيجابية) بين تطبيق حوكمة الشـــركات وتوزيعات الأرباح على المساهمين.

2. **فرضـية البديل** :والتي تفترض بأن سـياسـة توزيع الأرباح أحد الآليات التي تسـاعد على تقليل نسـبة الصـراعات بين المسـاهمين والمديرين، وان فعالية توزيع الأرباح في تخفيض تكاليف التشـغيل تعتمد بشـــكل كبير على درجة التقيد والمراقبة لعمل الإدارة وكافة الإجراءات التي يقومون بها، ووفقاً لهذه النظرية فإن الشـــركات التي لديها مســـتوى عال من الحوكمة تكون أقل في توزيع الأرباح على

الأسـهم، فالرقابة الكبيرة على المدراء تمنعهم من اسـتغلال هذه الأرباح، ويتم توجيه هذه الأرباح إلى مشاريع تعود بالنفع على الشركة والأطراف أصحاب المصلحة مما سيقلل من مقدار توزيع الأرباح.

وعليه ترى الباحثة بأن هذه النظرية تؤكد على أن هناك علاقة عكسـية (سـلبية) بين تطبيق الحوكمة وتوزيع الأرباح، فالمسـاهمين يفضـلون الاحتفاظ بالأرباح وعدم توزيعها في حالة التطبيق الجيد من قبل الشركة للحوكمة، ليتم استغلال الأموال في استثمارات مفيدة للتوسعة بدلاً عن توزيعها على المسـاهمين، ظناً منهم بأن الاحتفاظ بالأرباح مع التطبيق الجيد للحوكمة سـيؤدي لزيادة الفرص الاستثمارية مما ستساعدهم مستقبلاً في الحصول على أرباح أكثر مستقبلاً.

• المبحث الثالث: جهود الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل" في تطبيق الحوكمة

– تمهيد:

تعد شـركة عمانتل أحد شـركات الاتصـالات الرائدة في السـلطنة، وهي المزود الرئيسـي لخدمات الاتصـالات التي تعمل بصـورة تكاملية لتعزيز الازدهار والتطور في جميع القطاعات والمشـاركة في بناء مجتمع رقمي لتقديم مفهوم حديث للأعمال، وفي ذات الوقت التأكيد على التمكين للجميع من خلال الحصـول على أحدث المعلومات والأخبار وكذلك الترفيه، بهدف تحقيق أعلى مستوى من الرضا للمشتركين.

ومما لا شك فيه بأن نجاح الشركة العمانية للاتصـالات "عمانتل" لم يكن لولا وجود هيكل حوكمة قوي، ومنها كان بالإمكان تحقيق الأهداف المنشـودة لدى مجلس الإدارة في اسـتراتيجية عمانتل والتي أكدت على السـياق الأخلاقي والمسـتدام، وتلتزم عمانتل بأعلى معايير الحوكمة من خلال تطبيق

جميع المبادئ المذكورة في ميثاق عمانتل للحوكمة من (تعيين أعضاء مجلس الإدارة، وكفاءة وفعالية الأنظمة الرقابية الداخلية لعمليات الشـــركة، والشـــفافية والنزاهة في كل المعاملات التجارية) (تقرير الإستدامة عمانتل، 2019).

– نبذة عن شركة "عمانتل":

تأسست الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل" في أبريل 1999م، وتمتلك 99% من أسهم الشركة العمانية "عمان موبايل"، ورغم حداثة التأسيس بالنسبة لشركات خليجية كثيرة في مجال الاتصالات إلا أنها تعتبر من أكبر الشركات التي تعمل في مجال الاتصـــالات اللاسـلكية في الخليج، والأكثر انتشاراً في سلطنة عمان، وقد شاركت في تأسيس وتطوير خدمات الهاتف سواء الثابتة أو النقالة وكذلك الأنترنت لحوالي (4) مليون عميل، وتبلغ القيمة السـوقية للشـركة ما يقارب (3) مليار دولار (https://www.omantel.om

وتمتلك عمانتل شـبكة بنية أسـاسـية متكاملة وحديثة تغطي مختلف محافظات الدولة من الجيل الثالث والرابع بنسـبة 99% من المناطق المأهولة بالسـكان، وفي عام 2019م بدأت عمانتل بنشـر تقنية الجيل الخامس وأصـــبحت متاحة للعديد من المناطق في مختلف المحافظات مثل مســـقط، وصحار، والبريمي، وخصب، والباطنة، وتواصل عمانتل التوسعة لتغطية مناطق جديدة بشبكة الجيل الخامس.

– الحوكمة وتوزيع الأرباح في شركة "عمانتل":

لقد توجت الشـركة العمانية للاتصـالات "عمانتل" كأفضـل شـركة اتصـالات في مجال تطبيق الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط عام 2015م، وذلك من خلال التزامها التام بتطبيق أعلى معايير

الحوكمة المعتمدة دولياً، وقد طبقت الشركة مجموعة من السياسات والآليات والإجراءات التي تؤكد على مجموعة من المبادئ مثل احترام الحقوق والمساواة بين شركاء الشركة وحفظ مصالح الأطراف وتحقيق أعلى قيمة سوقية مضافة لهم، وقد اعتمدت الشركة على التعامل المهني الشفاف لخدمة أهداف السلطنة المستدامة، مع ضمان إدارة الموارد المتاحة وإدارة المخاطر بكل فاعلية لضمان سير استراتيجياتها في المسار الصحيح، وتركز شركة "عمانتل" في منهجيتها على القيادة بالابتكار وتطبيق المعايير العالية والإجراءات الانسيابية كحجر أساسي لإستراتيجية التحول الرقمي وذلك بهدف تأسيس إطار عمل قوي في مجال الحوكمة.

وتسعى "عمانتل" لتطبيق أعلى المعايير العالمية في مجال تطبيق حوكمة الشركات؛ وذلك بهدف تحقيق أعلى قيمة مضافة للأطراف ذات العلاقة، من خلال تعامل مهني شفّاف لخدمة أهداف الاستدامة في السلطنة، مع ضمان إدارة الموارد البشرية والمادية والتقنية والمالية وإدارة المخاطر المحتملة بشكل فعّال، واستثمار الفرص المتاحة لضمان سير الإستراتيجية في المسار الصحيح.

ولقد طبقت الشركة إطار عمل لتطبيق حوكمة الشركات المستندة على دور القيادة (مجلس الإدارة) في عملية اتخاذ القرار، والشفافية المطلقة في الخيارات الإدارية ضمن السوق والشركة، والكفاءة والفعالية في نظام التحكم الداخلي والانضباط التام تجاه تعارض المصالح أو المبادئ الإرشادية للشركة، ووضع إطار عمل قوي في مجال الحوكمة، وتمكنت "عمانتل" من بناء بنية استراتيجية أساسية متينة للاتصالات وشبكة متكاملة لتقديم أحدث الحلول الذكية المبتكرة التي تعمل على دعم التحول الرقمي في الدولة، ومن خلال استضافة عمانتل في مسقط خلال شهر نوفمبر 2019 مؤتمر تحالف المشغلين العالميين بالشرق الأوسط **(GCCM ME)** والذي جمع القيادات من

مختلف دول العالم لقطاعات الاتصـــالات، وقد عرضـــت عمانتل ما تحقق من جعل ســـلطنة عمان نقطة التقاء عالمية لكوابل الاتصـــــالات البحرية الدولية، وقد هدف هذا المؤتمر للترويج عن الدولة كأحد أهم القطاعات الجاذبة للاســتثمار خاصــة في ظل توفر حلول مســتدامة ذات مســتوى عالمي تدعم الأعمال المحلية والدولية **(https://www.omantel.om)**.

وقد عقدت الشـــركة العمانية للاتصـــالات "عمانتل" بتاريخ 27 مارس 2022م آخر اجتماعاتها بقاعة زين بالمبنى الرئيســـي الجديد لعمانتل بمدينة (العرفان) بحضـــور أعضـــاء المجلس ومراقبي الحسابات المالية بالشركة ومراقب الهيئة العامة لسوق المال بوجود المساهمين والمستشار القانوني للشركة، بهدف توزيع الأرباح النقدية بمعدل (55) بيسة عن كل سهم، وقد وضحت الشركة نشاطها ومركزها المالي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م، وأوضح رئيس مجلس الإدارة صافي الأرباح للشركة بمعدل 67.1 مليون ريال عماني، وهو ما يدل على تحقيقها لأداء مالي جيد خلال العام 2021م بالرغم من ظروف وتداعيات جائحة كورونا كوفيد- 19 على الصـــعيد المحلي والدولي، وأعلنت الشـركة عن تطبيق الإسـتراتيجية الجديدة "نتقدم بثقة لتحقيق نمو مسـتدام للربحية" والتي جاءت بهدف توليد وتحسين القيمة للمشتركين والمساهمين، وركزت الإستراتيجية على مبادرات التحول الرئيسية التي بدأت في إطار الإستراتيجية السابقة "عمانتل 3,0" على عدد من العوامل جاء أهمها انتقال عمانتل إلى مشغل رقمي، والعمل على بناء مكانة الشركة والموقع الإستراتيجي للسلطنة كمركز عالمي للاتصـــالات من خلال الاســتفادة من مجالات جديدة في النمو خاصـــة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات وخدمات القيمة المضافة (تقرير الإستدامة عمانتل، 2019).

ولقد ارتفعت الأرباح للشركة العمانية للاتصالات "عمانتل" خلال النصف الأول من 2022 بنسبة 35% لتبلغ 32 مليون ريال عماني مستفيدة من التراجع في التكاليف التشغيلية والإدارية وتحسن الأعمال في تحقيق أعلى هامش في مبيعات السعات ونمو خدمة الهاتف المتنقل **(https://www.omantel.om**

وترى الباحثة من خلال ما سبق استعراضه بأن النقلة النوعية التي حدثت في سلطنة عمان بعد إنشاء مركز عمان للحوكمة والإستدامة بموجب المرسوم السلطاني 30/ 2015، والذي يتبع الهيئة العامة لسوق المال الذي يعمل على ترسيخ مفهوم وثقافة الحوكمة في كافة الشركات وترسيخ وتفعيل مبادئ المسئولية الاجتماعية، ويؤكد المركز على نشر مفهوم ثقافة حوكة الشركات في سلطنة عمان بهدف تحسين مستوى الأداء العام لرؤساء وأعضاء ومجالس إدارة الشركات وإداراتها التنفيذية في مجال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، ومن هذا المنطلق اهتمت شركة "عمانتل" بالسعي الدؤوب نحو تطبيق مبادئ ومعايير الحوكمة وعملت على عقد الورش والندوات والمؤتمرات على كافة المستويات لتبادل الخبرات في مجالات حوكمة الشركات، وقد حققت بذلك المستوى كأفضل شركة اتصالات في مجال تطبيق الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط عام 2015.

ثانياً: الدراسات السابقة

- **الدراسات العربية**

جاءت دراسة الهاشمية (2021) بعنوان أثر تطبيق الحوكمة على أداء الموارد البشرية في مجلس الشئون الإدارية للقضاء بسلطنة عمان، وقد هدفت للكشف عن أثر تطبيق أبعاد الحوكمة المتمثلة في (الشفافية والإفصاح، والعدالة والمساواة، والمشاركة، والمساءلة) على أداء الموارد البشرية

في محل الدراسة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال تطبيق إستبيان تم توزيعه على (104) موظفاً، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي وعلاقة طردية لتأثير تطبيق أبعاد الحوكمة على أداء الموارد البشرية، ووجود أثر دال إحصائياً في متغير التوع لصالح فئة الإناث، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتطبيق الأبعاد الأربعة من وجهة نظر عينة الدراسة تعزى لمتغيري الخبرة الوظيفية والمسمى الوظيفي.

تناولت دراسة أحمد (2020) موضوع العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري وتأثيرها التفاعلي على الأداء بالشركة– دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودي؛ بهدف الكشف عن أثر آليات الحوكمة على الإفصاح الاختياري واختبار العلاقة التفاعلية بينهما في التأثير على الأداء (تكاملية، استبداليه، مستقلة)، من خلال التطبيق على (30) شركة مقيدة في سوق الأسهم السعودي في الفترة بين (2017– 2019)، وقد تم تطوير مؤشر للإفصاح مكون من (40) بنداً، ومؤشر للحوكمة (25) بندا المتمثل في (حجم اجتماعات مجلس الإدارة، حجم اجتماعات لجنة المراجعة، استقلالية المجلس، ملكية المجلس)، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، وجود تأثير للحوكمة على الإفصاح الاختياري، ووجود تأثير معنوي إيجابي لهما على الأداء الحالي، وتأثير إيجابي لمتغيرات الحوكمة على الإفصاح الاختياري والأداء الحالي للشركة باستثناء عمر وحجم الشركة.

وأجرت غزالي (2020) دراسة بعنوان أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية – دراسة ميدانية لمجموعة من شركات المساهمة بولاية سطيف– بالجزائر، حيث هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة تطبيق القوائم المالية، وقد اعتمدت الدراسة على

المنهج الوصـفي من خلال توزيع اسـتبيان، تم توزيعه بصـورة عشـوائية على مجموعة من الموظفين للتعرف على مدى التزام الشركة بتطبيق مبادئ الحوكمة، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركة تتميز بجودة عالية في القوائم المالية وتلتزم بتطبيق مبادئ حوكمة الشـــركات، وأنه يوجد تأثير إيجابي لتطبيق مبادئ الحوكمة على مستوى جودة قوائمها المالية.

وجاءت دراسة الكبيجي (2019) دراسة بعنوان دور حوكمة الشركات في ضبط ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية بهدف الكشف عن دور الالتزام بأبعاد حوكة الشركات وعلاقتها بإدارة الأرباح، وقد استخدمت الدراسة نموذج (جونز) لقياس ممارسة إدارة الأرباح ومستوى تطبيق أبعاد حوكمة الشركات المتمثلة في (استقلالية مجلس الإدارة، حجم المجلس، واجتماعات مجلس الإدارة)، وقد تألفت عينة الدراســة من (13) شــركة خلال المدة الزمنية من عام 2012 إلى 2015، وقد أظهرت النتائج أن الشركات الصناعية المساهمة تمارس إدارة الأرباح، وإلى وجود علاقة طردية بين أبعاد حوكمة الشــركات وإدارة الأرباح، وقد أوصــت الدراســة إلى ضــرورة المحافظة على استقلالية الأعضاء بمجلس الإدارة واستقلالية لجان التدقيق، وكفاءة وخبرة الأعضاء.

وجاءت دراســة كلاً من عيســى، وحافي (2018) بعنوان مســاهمة مبادئ حوكمة الشـركات في ترشيد سياسة توزيع الأرباح، والتي هدفت إلى الكشف عن دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في اتخاذ قرار صـائب لتوزيع أرباح الشـركة، وقد اعتمدت الدراسـة على المنهج الوصـفي، وقد توصـلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية موجبة بين تطبيق مبادئ الحوكمة ومدى ممارسة المساهمين الضغط على الإدارة لتوزيع الأرباح، وأن لمبادئ حوكمة الشركات المتمثلة في (الشفافية والافصـاح الصـادق عن قيم الربح) دور بارز على عملية اتخاذ قرار توزيع الأرباح.

وأجرى عمّار (2018) دراســـة بعنوان أثر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في أداء الشـــركات المدرجة في سـوق دمشـق للأوراق المالية، بهدف البحث عن درجة تأثير التزام الشـركات المسـاهمة العامة السورية في سوق دمشق للأوراق المالية بمبادئ حوكمة الشركات خلال الفترة من (2012-2016)، اسـتخدم الباحث المنهج (الفرضـي- الاسـتنباطي) حيث تم تحليل البيانات المالية لجميع الشـركات والبالغ عددها (24) شـركة، وقد بينت النتائج إلى وجود مسـتوى كاف للالتزام بمبادئ الحوكمة على جميع مؤشرات الأداء، وقد أوصت الدراسة بأهمية استمرار الشركات السورية بالالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة لتأثيرها المباشر والواضح على حماية حملة الأسهم.

كما **أجرت غزالي (2017)** دراسة بعنوان أثر حوكمة الشركات على سياسة توزيع الأرباح -دراسة لعينة من الشـركات السـعودية المدرجة- هدفت لمعرفة مسـتوى وطبيعة تأثير حوكمة الشـركات على سـياسـة توزيع الأرباح، وقد اعتمدت الدراسـة على المنهج الوصـفي، من خلال تطبيق اسـتبيان على موظفي تلك الشركات، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير عكسيي دال إحصائياً لاستقلالية مجلس الإدارة على توزيعات الأرباح، وأنه لا توجد تأثيرات لباقي المتغيرات المتمثلة في حجم مجلس الإدارة وملكية الأعضاء لأسهم الشركة) على توزيعات الأرباح، وقد أوصت الدراسة بأهمية بحجم ومسئوليات مجلس الإدارة لما له من تأثير مباشـر وقوي على قرارات الشـركة وكذلك القرارات المتعلقة بسـياسـة توزيع الأرباح.

وجاءت دراسة عمر (2017) بعنوان دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسـسـة، وذلك بهدف تقييم الواقع لتطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسـسـات الجزائرية (المجمع الصـناعي صـيدال منذ 2008إلى 2013)، وقد اعتمدت الدراسـة على منهجين الوصـفي

والتحليلي حيث كانت أداة المنهج الأول هو استمارة استبانة تم توزيعها على موظفي الشركة للكشف عن واقع تطبيق مبادئ الحوكمة، والمنهج التحليلي لدراسة وتحليل مؤشرات الأداء المالي، وتوصلت الدراسة إلى أن المجمع الصناعي يطبق مبادئ الحوكمة بمستوى مرتفع، وأن هناك علاقة طردية موجبة بين تطبيق مبادئ الحوكمة وترشيد القرارات المالية وتحسين الأداء المالي، وقد أوصت الدراسة إلى الاهتمام بالمستوى الحالي للأداء والتفكير في الأداء المستقبلي بما يتناسب والتغيرات المتسارعة.

كما أجرى عثمان (2016) دراسة بعنوان أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، – دراسة تجريبية على الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية، بهدف معرفة العلاقة بين التزام مجلس الإدارة بمبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، وقد وظفت الدراسة المنهج التجريبي، حيث تم اختيار عينة من الشركات العربية وقياس مبادئ التزام مجالس إدارتها بمبادئ حوكمة الشركات وهي (حجم مجلس الإدارة، استقلالية المجلس، استقلالية المدير التنفيذي) وقياس جودة التقارير المالية كمتغير تابع من خلال قياس مستوى ممارستها لإدارة الأرباح، وقد توصلت الدراسة إلى معظم الشركات متمثلاً في مجالس إدارتها ملتزمة بمبادئ الحوكمة بمستوى مرتفع إلى أنها تمارس إدارة الأرباح بمستوى منخفض، وأنه لا يوجد تأثير لحجم مجلس الإدارة واستقلاليته واستقلالية المدير التنفيذي على جودة التقارير المالية، وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة توعية مجلس إدارة الشركات المدرجة للمخاطر الناجمة عن عمليات ممارسة إدارة الأرباح وإنعكاساتها السلبية على جودة التقارير المالية.

وجاءت دراسة سي لاخضر (2016) بعنوان دور حوكمة الشركات في ترشيد قرارات توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة استطلاعية لعينة من إطارات مجمع صيدال

(فرع صوميديال)، حيث سعت الدراسة إلى تحديد دور الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية كأحد أهم المداخل لترشيد قرارات توزيع الأرباح، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال استخدام الاســـتبانة كأداة للبحث التي تم توزيعها على (57) موظف وموظفة، وقد توصـــلت الدراســـة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود تأثير إيجابي وطردي موجب لحوكمة الشـــركات على قرارات توزيع الأرباح وترشيدها، وأن مبادئ الحوكمة في الشركات تعزز سيادة القانون والالتزام بالقيم المؤسسية، كما أوصت الدراسة بضرورة تنفيذ برامج تدريب موظفي مجمع صيدال على التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة، وضرورة الاعتماد على معايير حوكمة الشركات لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتمويلية.

- **الدراسات الأجنبية**

أجرى جرابينسكا آخرون (Grabinska, et al, 2021) دراسة بعنوان أثر حوكمة الشركات على رأس المال، والتي هدفت إلى التحقق من تأثير حوكمة الشركات على هيكل رأس مال شركات صناعة الطاقة في بولندا، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال استخدام استبانة تكونت من المتغير التابع حوكمة الشركات المتمثلة في (المستثمرين المؤسسين، حجم مجلس الإدارة، ملكية الدولة) والمتغير التابع الذي تمثل في هيكل رأس المال، وقد توصلت النتائج إلى حجم مجلس الإدارة، وملكية الدولة يؤثران بشكل سلبي على مستوى الديون، وأن التحكم بالعوامل المالية تعتمد بشكل كبير وقوي على شخصية وخصائص الرئيس التنفيذي والمستثمرين المؤسسين على حجم وهيكل رأس المال.

وجاءت دراسة جولوما (Guluma, 2021) بعنوان تأثير مقاييس حوكمة الشركات على أداء الشركة: تأثيرات الثقة الإدارية الزائدة في الصين، وقد هدفت الدراسة إلى الكشف عن تأثير قواعد

حوكمة الشــركات التي تتمثل في مجلس إدارة مســتقل ، وقيادة مجلس إدارة مزدوج ، وتركيز الملكية كمقياس للحوكمة الداخلية وتمويل الديون والمنافســة في ســوق المنتجات كإجراءات حوكمة خارجية على الأداء الكلي للشركة، وقد استخدمت الدراسة نهج بيانات اللوحة لعدد (11634) شركة من الشركات الصينية المدرجة في الفترة (2010– 2018)، وقد أشارت نتائج الدراسة أن تركيز الملكية والمنافســة في ســوق المنتجات لهما علاقة إيجابية معنوية مع أداء الشــركة المقاس بالعائد على الأصول والجودة، وأن القيادة المزدوجة بعلاقة سلبية مع الأداء الكلي للشركة، كما أن تمويل الديون له علاقة سلبية كبيرة مع كل من مقاييس أداء الشركة، وأن الثقة المفرطة الإدارية تؤثر سلبًا على العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة والقيادة المزدوجة وتركيز الملكية مع أداء الشركة.

وأشارت كلاً من سرفاستافا وكاثوريا (Srivastava; Kathuria, 2020) في دراستهما التي جاءت بعنوان تأثير قواعد حوكمة الشــركات على أداء المرافق الحكومية الهندية في قطاع الطاقة، حيث هدفت الدراســة للبحث عن دور حوكمة الشــركات على الأداء المالي والتشــغيلي (الفني، والتجاري) لمرافق الحكومة في الهند، حيث اعتمدت الدراسة على مؤشر البيانات لعدد (48) مرفق من مرافق الطاقة الحكومية ، والتي تم اختيارها من (19) ولاية هندية من الفترة الزمنية (2016–2017)، وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي بين تأثير قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي والتشغيلي لمرافق الطاقة الحكومية، وأن عملية الإصلاح يجب أن تكون حافزاً لتغييرات إدارية داخلية من خلال تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مرافق الطاقة.

وجاءت دراســة مونيوس (Monios, 2019) بعنوان " تطبيق الحوكمة على القطاع العام في أســتراليا، والتي هدفت إلى تطبيق مبادئ الحوكمة على القطاع الحكومي لبيان أهمية دور القيادة في

تطبيق مبادئها، والتعرف على آليات التنسيق التكاملي بين الوزارات والهيئات الحومية في عملية صنع واتخاذ القرار المناسب بعد دراسة البدائل المتاحة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت نتائج الدراسة إلى أهمية تطبيق الحوكمة في مؤسسات القطاع الحكومي باعتبارها أحد أهم أولويات أجندة الحكومة المستقبلية، والتركيز على المساءلة الإدارية ومحاسبية الإدارة المالية من خلال تطبيق مؤشرات دقيقة وواضحة لضبط السياسات والإجراءات مع المتابعة لتقييم الأداء بكل شفافية في جميع المؤسسات الحكومية.

وأجرى مودا وآخرون (Muda, et al, 2018) دراسة بعنوان تحليل أثر تطبيق الحوكمة الجيدة للشركات في إدارة الأرباح في إندونيسيا باستخدام نهج البيانات اللوحية، والتي هدفت إلى تحليل تأثير الحوكمة الجيدة للشركات المتمثلة في (لجنة تكوين المفوضين، التدقيق في إدارة الأرباح)، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي في بورصة إندونيسيا من خلال استخدام بيانات الفريق كنهج، واستخدمت الدراسة التوثيق كأداة لجمع البيانات على عينات مسجلة من البورصة، وقد أظهرت النتائج للاختبار القبلي أن الإدارة الجيدة للشركات لها تأثير معنوي وإيجابي على إدارة الأرباح، أما الاختبار البعدي يشير إلى أن متغير حوكمة الشركات ليس له تأثير قوي على إدارة الأرباح، وكذلك لجنة التدقيق ليس لها تأثير على إدارة الأرباح.

كما جاءت دراسة بينديال وآخرون (Bindable, et al, 2017) بعنوان التحديات التي تواجه تطبيق مبادئ الحوكمة على الشركات الإسلامية في منطقة الخليج والدول غير الإسلامية، حيث هدفت الدراسة للكشف عن إمكانية دمج مبادئ حوكمة الشركات الإسلامية بالشركات العاملة في منطقة الخليج العربي والشركات الموجودة في المناطق غير الإسلامية، وقد اعتمدت الدراسة على

اتباع المنهج الكيفي، وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات يرتبط بصورة مباشرة بكلاً من البيئة القانونية، والسياسات والتشريعية بالدولة، وأن تطبيق مبادئ الحوكمة الإسلامية تتطلب مزيد من الدراسة والتطوير بما يتناسب وخصوصية كل دولة.

- **التعقيب على الدراسات السابقة:**

– من حيث الهدف:

اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة كلاً مع دراسة غزالي (2017) التي هدفت لمعرفة مستوى وطبيعة تأثير حوكمة الشركات على سياسة توزيع الأرباح، ومع دراسة عمر (2017) التي هدفت للكشف عن دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة.

واختلفت الدراسة الحالية مع دراسة الهاشمية (2021) التي هدفت للكشف عن تأثير أبعاد الحوكمة على أداء الموارد البشرية ، ودراسة **أحمد (2020)** التي جاءت بهدف الكشف عن أثر آليات الحوكمة على الإفصاح الاختياري واختبار العلاقة التفاعلية بينهما في التأثير على الأداء (تكاملية، استبداليه، مستقلة)، ومع دراسة **غزالي (2020)** الت هدفت إلى الكشف عن أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة تطبيق القوائم المالية، وكذلك مع دراسة **الكبيجي (2019)** التي هدفت للكشف بعنوان دور حوكمة الشركات في ضبط ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية وعلاقتها بإدارة الأرباح، واختلفت أيضاً مع دراسة كلاً من **عيسى وحافي (2018)** التي هدفت للكشف عن مدى مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في ترشيد سياسة توزيع الأرباح، ودراسة **عمّار (2018)** التي هدفت للبحث عن درجة تأثير التزام الشركات المساهمة العامة السورية في سوق دمشق للأوراق المالية بمبادئ حوكمة الشركات خلال الفترة من (2012– 2016)، واختلفت مع دراسة **عثمان (2016)** التي جاءت بهدف معرفة العلاقة بين التزام مجلس الإدارة

بمبادئ حوكمة الشـركات وجودة التقارير المالية، ومع دراسـة **سـي لاخضـر (2016)** التي هدفت للتعرف على دور حوكمة الشـركات في ترشـيد قرارات توزيع الأرباح في المؤسـسـات الاقتصـادية الجزائرية، كما اختلفت الدراسـة مع دراسـة **جولوما (Guluma, 2021)** التي هدفت الدراسـة إلى الكشـف عن تأثير قواعد حوكمة الشـركات التي تتمثل في مجلس إدارة مسـتقل وقيادة مجلس إدارة مزدوج ، وتركيز الملكية كمقياس للحوكمة الداخلية وتمويل الديون والمنافسـة في سـوق المنتجات كإجراءات حوكمة خارجية على الأداء الكلي للشركة، ومع دراسة **جرابينسكا آخرون Grabinska, et al, 2021)** التي هدفت إلى التحقق من تأثير حوكمة الشـركات على هيكل رأس مال شـركات صـناعة الطاقة، ودراسـة **سـرفاسـتافا وكاثوريا (Srivastava; Kathuria, 2020)** التي هدفت للبحث عن دور حوكمة الشـركات على الأداء المالي والتشـغيلي (الفني، والتجاري) لمرافق الحكومة في الهند، واختلفت مع دراسة **مونيوس (Monios, 2019)** التي هدفت إلى تطبيق مبادئ الحوكمة على القطـاع الحكومي لبيـان أهميـة دور القيـادة في تطبيق مبـادئهـا، **ومع دراسـة مودا وآخرون (Muda, et al, 2018)** التي هدفت للتعرف على أثر تطبيق الحوكمة الجيدة للشـركات المتمثلة في (لجنة تكوين المفوضـين، التدقيق في إدارة الأرباح)، في إدارة الأرباح في إندونيسـيا، ومع دراسـة **بينديال وآخرون (Bindable, et al, 2017)** التي هدفت للكشـف عن إمكانية دمج مبادئ حوكمة الشـركات الإسـلامية بالشـركات العاملة في منطقة الخليج العربي والشـركات الموجودة في المناطق غير الإسلامية.

– من حيث منهج الدراسة:

اتفقت الدراسة الحالية من حيث المنهج (الوصفي) المتبع مع دراسة كلاً من **(الهاشمية، 2021)**، **ودراسة غزالي (2020)**، ودراسة **عيسى وحافي (2018)**، **ودراسة غزالي (2017)**، ومع **دراسة عمر (2017)**، وكذلك **دراسة سي لاخضر (2016)**، **جرابينسكا آخرون Grabinska, et al, (2021)**، ودراسة **مونيوس(Monios, 2019)**.

واختلفت الدراسة الحالية من حيث المنهج المتبع مع دراسة كلاً من ، ودراسة **أحمد (2020)**، ودراسة **الكبيجي (2019)** حيث استخدمت الدراستين نموذج (جونز)، ودراسة **عمّار (2018)** التي اتبعت المنهج (الفرضي- الاستنباطي)، **دراسة عمر (2017)** منهجين الوصفي والتحليلي، ودراسة **عثمان (2016)** التي وظفت المنهج التجريبي، **جولوما (Guluma, 2021)** ودراسة **سرفاستافا وكاثوريا (Srivastava; Kathuria, 2020)**، وكذلك دراسة **مودا وآخرون Muda, et al, (2018)**التي استخدمت نهج بيانات اللوحة، ومع دراسة **بينديال وآخرون Bindable, et al, (2017)** اعتمدت على اتباع المنهج الكيفي.

- من حيث الحدود المكانية:

اتفقت الدراسة الحالية من حيث الحدود المكانية مع دراسة **الهاشمية (2021)** حيث تم التطبيق في سلطنة عمان.

واختلفت الدراسة الحالية التي تم تطبيقها في سلطنة عمان مع دراسة **مودا وآخرون Muda, et al, (2018)** التي طُبقت في إندونيسيا، ودراسة **مونيوس(Monios, 2019)** التي تم تطبيقها في أستراليا، ودراسة **سرفاستافا وكاثوريا (Srivastava; Kathuria, 2020)** التي طُبقت في الهند، ودراسة **جولوما (Guluma, 2021)** التي تم تطبيقها في الصين، واختلفت كذلك مع دراسة

جرابينسكا آخرون (Grabinska, et al, 2021) التي تم تطبيقها في بولندا، ودراسة **سي لاخضر (2016)**، ودراسة **عمر (2017)**، ودراسة **غزالي (2020)** التي تم تطبيقهم في الجزائر، أما دراسة **غزالي (2017)** ودراسة **أحمد (2020)** فقد تم تطبيقهما في السعودية، ودراسة **عمّار (2018)** في سوريا، ودراسة **الكبجي (2019)** التي طُبقت في فلسطين.

- **ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة**

1. تناولت الدراسة الحالية متغيرين هما: حوكمة الشركات، وتوزيع الأرباح.

2. تم تطبيق الدراسة الميدانية على المجتمع العُماني متمثلاً في الشركة العمانية للاتصالات (عمانتل).

3. سُلِط الضوء في الدراسة على نوع واتجاه وطبيعة العلاقة بين تطبيق الحوكمة وتوزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات (عمانتل).

4. لم يصادف الدارسة (لحد علمها) أي دراسة على مستوى سلطنة عمان تناولت الربط بين حوكمة الشركات وتوزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات (عمانتل).

5. اهتمت الدراسة بوضع توصيات لتطوير سياسة توزيع الأرباح في ضوء تطبيق مبادئ حوكمة الشركات المتمثلة في (ضمان حقوق المساهمين، ومسئوليات مجلس الإدارة، ومبدأ الإفصاح والشفافية).

خاتمة الفصل:

تناولت الدراسة في الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة متمثلاً في الأدب النظري والدراسات السابقة، حيث تم التطرق إلى الأدب النظري الذي تطرق إلى حوكمة الشركات، وتوزيع الأرباح، ومن ثم تناول دور الشركة العمانية للاتصالات في تطبيق حوكمة الشركات لتوزيع الأرباح، وبعضاً من الجهود المبذولة التي تصب في جانب متغيري الدراسة، ومن ثم تم التطرق إلى الدراسات السابقة (الدراسات العربية، والدراسات الأجنبية) التي تناولت متغيري الدراسة وبهذا سننتقل إلى الفصل الثالث.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

3.1 مقدمة الدراسة

3.2 منهجية الدراسة

3.3 مجتمع الدراسة وعينتها

3.4 أداة الدراسة

3.5 صدق أداة الدارسة

3.6 معاملات الارتباط بين الفقرات والمحور الذي تنتمي إليه

3.7 معاملات الارتباط بين المحور والدرجة الكلية

3.8 معامل الثبات بمعادلة كرونباخ ألفا

3.9 معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية

3.10 متغيرات الدراسة

3.11 الخطوات الإجرائية للدراسة

3.12 الأساليب الإحصائية للبيانات

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

3.1 المقدمة

يتناول هذا الفصل الإجراءات المنهجية للدراسة ويشمل: نوع الدراسة، والمنهج المستخدم، ومجتمع الدراسة وعينتها، والأداة التي استخدمتها الباحثة في عملية جمع البيانات، والمعالجات الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات؛ التي تسعى الباحثة من خلالها التعرف على أثر حوكمة الشركات على توزيع الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل".

3.2 منهجية الدراسة

اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي في هذه الدراسة من خلال جمع البيانات عن أفراد العينة، فالدراسات الوصفية تهتم بالتعرف على الجوانب المختلفة المتعلقة بموضوع الدراسة، وتقديم التحليل والتفسير للوصول إلى تعميمات ذات معنى؛ فالمنهج الوصفي قائم على جمع معلومات دقيقة للظاهرة موضوع الدراسة والعلاقات المختلفة بينها (الشريفين، 2009).

ولتحقيق أهداف الدراسة، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتم تطبيقه بإتباع طريقة المسح الاجتماعي، الذي يعد أحد طرق المنهج الوصفي، للتعرف على أثر حوكمة الشركات على توزيع الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل"، فالمنهج الوصفي "يدرس كل الجوانب الكيفية، والنوعية، والكمية" (الغندور، 2014).

3.3 مجتمع الدراسة وعينتها

تمثل مجتمع الدراسة من موظفين الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل" والبالغ عددهم (2329)، وتكونت العينة من (100)، والجدول التالي يوضح المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة.

الجدول (1): توزيع عينة الدراسة حسب متغيرات الديموغرافية.

نوع المتغير	المستويات	التكرارات	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	ذكر	66	%66
	أنثى	34	%34
	المجموع	100	%100
المسمى التعليمي	دبلوم تعليم عام	14	%14
	بكالوريوس	56	%56
	دبلوم عالي	21	%21
	دراسات عليا	9	%9
	المجموع	100	%100
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	33	%33
	من 5 الى 10 سنوات	32	%32
	من 10 الى 20 سنة	24	%24
	من 20 سنة فأكثر	11	%11
	المجموع	100	%100

الشكل

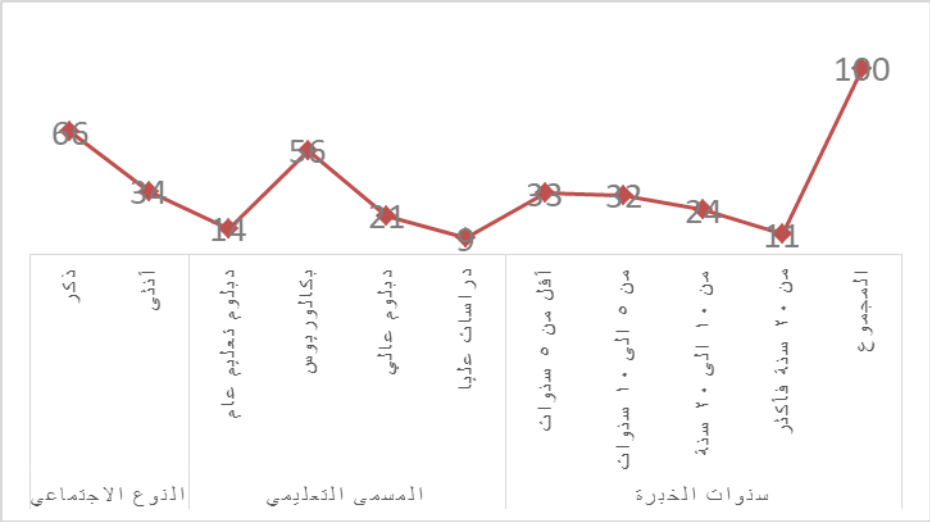

(1): توزيع عينة الدراسة حسب متغيرات الديموغرافية

يوضح الجدول 1 والشكل 1 التكرارات والنسب المئوية حسب المتغيرات الديموغرافية لخصائص عينة الدراسة، إذ بلغت عينة الدراسة (100) فرداً، كانت أغلبهم من الذكور، حيث بلغت نسب مشاركتهم (66%)، في حين بلغت نسبة مشاركة الإناث (34%).

أما بالنسبة لمتغير المسمى التعليمي، فيلاحظ أن النسبة الأكبر للمشاركة كانت لصالح حملة البكالوريوس بنسبة مشاركة بلغت (56%)، تلاهم حملة الدبلوم العالي بنسبة بلغت (21%)، في حين شارك ما نسبته فقط (14%) من حملة دبلوم التعليم العام؛ واخيراً شارك حملة الدراسات العليا بنسبة (9%) من أجمالي عينة الدراسة.

أما على مستوى متغير سنوات الخبرة، فيلاحظ أن النسبة الأكبر للمشاركة لصالح ذوي الخبرة (اقل من 5 سنوات) بنسبة مشاركة بلغت (33%)، في حين شارك ما نسبته فقط (32%) من ذوي الخبرة (من 5 الى 10 سنوات)، تلاهم ذوي الخبرة (من 10 الى 20 سنة) بنسبة بلغت (24%)، واخيراً ذوي الخبرة (من 20 سنة فأكثر) بنسبة مشاركة (11%) من أجمالي عينة الدراسة.

3.4 أداة الدراسة:

استخدمت الباحثة الاستبانة أداة للدراسة؛ إذ تكونت من ثلاثة أقسام:

– القسم الأول: البيانات الديموغرافية للدراسة وتضمنت(النوع الاجتماعي، المسمى التعليمي، سنوات الخبرة).

– القسم الثاني: المتغير المستقل للدراسة الذي يتمثل في حوكمة الشركات، وتكوّن من (30) عبارة.

– القسم الثالث: المتغير التابع للدراسة الذي يتمثل في توزيع الأرباح، وتكون من (10) عبارات.

3.5 صدق أداة الدراسة:

تم التأكد من صدق محتوى الدراسة عن طريق مجموعة من المحكمين وتم التأكد من صدق اتساقها الداخلي عن طريق معامل ألفا كرونباخ.

3.5.1 صدق المحتوى:

للتأكد من صدق المحتوى للاستبانة عرضت على مجموعة من المحكمين ذوي الاختصاص والخبرة في مجال الدراسة، وقد قاموا بتحكيمها بناءً على عنوان الدراسة، وتساؤلاتها، وأهدافها، وأبدوا آراءهم وملاحظاتهم حول فقرات الاستبانة من حيث مدى ملاءمة الفقرات لموضوع الدراسة، وصدقها في الكشف عن المعلومات المرغوبة للدراسة، وكذلك من حيث ترابط كل فقرة بالمحور الذي تندرج تحته، ومدى وضوح الفقرة وسلامة صياغتها، واقتراح طرق تحسينها وذلك بالحذف والإبقاء أو التعديل للعبارات والنظر في تدرج الاستبانة ومدى ملاءمتها وغير ذلك مما رأوه يتطلب التعديل.

3.5.2 صدق الاتساق الداخلي

لاســتخراج دلالات صــدق البناء (الاتســاق الداخلي بين الفقرات) للأداة المكونة من محورين؛ الأول: حوكمة الشـــركات، ويتكون من (21) فقرة، والثاني: توزيع الأرباح، ويتكون من (7) فقرات، اســـتخرجت الباحثة معاملات ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية، ومعامل الثبات للمحورين بطريقتي كرونباخ ألفا والتجزئة النصـفية، كلٌ على حده، وذلك على عينة اسـتطلاعية من خارج عينة الدراسـة تكونت من (30) فرداً من العاملين في الشركة العمانية للاتصالات، والجداول التالية توضح ذلك.

3.6 معاملات الارتباط بين الفقرات والمحور الذي تنتمي إليه.

3.6.1 أولاً: المحور الأول: حوكمة الشركات.

جدول (2): معاملات ارتباط بيرسون بين الفقرات والبُعد الذي تنتمي إليه

الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط
1	.743**	8	.851**	15	.723**
2	.650**	9	.918**	16	.775**
3	.756**	10	.914**	17	.844**
4	.859**	11	.878**	18	.635**
5	.859**	12	.852**	19	.748**
6	.832**	13	.807**	20	.699**
7	.640**	14	.783**	21	.612**

** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01). * دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).

يوضــح الجدول (2) أن جميع قيم معاملات ارتباط الفقرات مع البُعد الذي تنتمي إليه كانت ذات درجات متفاوتة بين المتوسطة والعالية جداً، وجميعها دالة إحصائيا، كما تشير النتائج إلى عدم وجود فقرة ذات ارتباط ســالب أو يقل ارتباطها عن الدرجة (0.20)، والذي قد يؤثر في معامل الثبات العام للمحور، وعليه فقد اعتمدت الباحثة جميع فقرات المحور وعددها (21) فقرة لأغراض تطبيق المحور على العينة المختارة.

3.6.2 ثانياً: المحور الثاني: توزيع الأرباح.

جدول (3): معاملات ارتباط بيرسون بين الفقرات والمحور الذي تنتمي إليه.

الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط
1	.714**	5	.760**
2	.638**	6	.666**
3	.852**	7	.838**
4	.842**		

** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01). * دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).

يوضـــح الجدول (3) أن جميع قيم معاملات ارتباط الفقرات مع المحور الذي تنتمي إليه كانت ذات درجات متفاوتة بين المتوسطة والعالية، وجميعها دالة إحصائيا، كما تشير النتائج إلى عدم وجود فقرة ذات ارتباط ســالب أو يقل ارتباطها عن الدرجة (0.20)، والذي قد يؤثر في معامل الثبات العام للمحور، وعليه فقد اعتمدت الباحثة جميع فقرات المحور وعددها (7) فقرة لأغراض تطبيق المحور على العينة المختارة.

3.7 معاملات الارتباط بين المحور والدرجة الكلية.

جدول (4): معاملات الارتباط بين كل محور والدرجة الكلية.

معاملات الارتباط	الدرجة الكلية للمحور
المحور الأول: حوكمة الشركات	.965**
المحور الثاني: توزيع الأرباح.	.687**

يوضـــح الجـدول (4) معـاملات الارتبـاط بين كـل محور والـدرجـة الكليـة، إذ تراوحـت بين (0.687**- 0.965**)، وتجدر الإشـارة إلى أن جميع معاملات الارتباط بين كل محور والدرجة الكلية للأداة ذات قيم جيدة ودالة إحصائيا.

3.8 معامل الثبات بمعادلة كرونباخ ألفا.

جدول (5): معاملات الثبات كرونباخ ألفا للمحاور والأداة ككل

محاور الأداة	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha
المحور الأول: حوكمة الشركات.	21	0.919
المحور الثاني: توزيع الأرباح.	7	0.874
الدرجة الكلية	28	0.926

يلاحظ من الجدول (5) أن معامل الثبات في كل محور من محاور الأداة، وكذلك معامل الثبات للدرجة الكلية، هي قيم ذات درجة عالية من الثبات في العلوم الإنسانية، ومؤشرا على مدى الاتساق الداخلي لمحاور الأداة، وعليه اعتبرت جميع محاور الأداة صالحة لأغراض الدراسة.

3.9 معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية.

3.9.1 أولا: المحور الأول: حوكمة الشركات.

جدول (6): معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية.

الجزء الأول	الجزء الثاني	الارتباط بين النصفين	التصحيح بمعامل (سبيرمان . براون)	التصحيح بمعامل (جتمان)
الفقرات	الفقرات	0.840	0.913	0.913

يلاحظ من الجدول (6) أن درجة الاتساق الداخلي بين إجابات العينة بطريقة التجزئة النصفية عالية، حيث أن قيمة الارتباط بين النصفين (قيمة الفا بين الجزء الأول؛ الفقرات المفردة، وبين الجزء الثاني؛ الفقرات الزوجية) قد بلغت (0.840)، وبلغ معامل التصحيح سبيرمان براون (0.913)، كما بلغ أيضا معامل التصحيح جتمان) (0.913)؛ مما يدل على قوة أداة الدراسة وصلاحيته لأغراض التطبيق.

3.9.2 ثانياً: المحور الثاني: توزيع الأرباح

جدول (7): معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية

الجزء الأول	الجزء الثاني	الارتباط بين النصفين	التصحيح بمعامل (سبيرمان . براون)	التصحيح بمعامل (جتمان)
الفقرات	الفقرات	0.790	0.883	0.860

يلاحظ من الجدول (7) أن درجة الاتساق الداخلي بين إجابات العينة بطريقة التجزئة النصفية عالية، حيث أن قيمة الارتباط بين النصفين (قيمة الفا بين الجزء الأول؛ الفقرات المفردة، وبين الجزء الثاني؛ الفقرات الزوجية) قد بلغت (0.790)، وبلغ معامل التصحيح سبيرمان براون (0.883)، كما

بلغ أيضـا معامل التصـحيح جتمان (0.860)؛ مما يدل على قوة أداة الدراسـة وصـلاحيته لأغراض التطبيق.

3.10 متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على المتغيرات التالية:

– متغير تابع ويتمثل في تأثير حوكمة الشركات على توزيع الأرباح.

– متغيرات مستقلة وهي النوع الاجتماعي، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة.

3.11 الخطوات الإجرائية للدراسة:

تمت الدراسة وفق الإجراءات الآتية:

- بناء الاسـتبانة بالاطلاع بالطلاع على الأدب التربوي والدراسـات السـابقة، وبالاسـتفادة من الخطوة السابقة.

– التحقق من الصدق الاستبانة بعرضها على مجموعة من المحكمين.

– التحقق من ثبات الاستبانة بتطبيقها على عينة من خارج عينة الدراسة وحساب الثبات.

– تطبيق الاستبانة الفعلي على عينة الدراسة، ومتابعة توزيعها وعودة الاستبانات.

– إدخال البيانات في برنامج SPSS واستخراج النتائج وتحليلها وتفسيرها.

– الإجابة عن أسئلة الدراسة والخروج بالتوصيات والمقترحات.

3.12 الأساليب الإحصائية للبيانات

أستخدمت الباحثة المعالجات الإحصائية والوصفية والتحليلية المناسبة في التحقق من صحة كل تساؤل من تساؤلات الدراسة، باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) على النحو الآتي:

1. التكرارات والنسب المئوية: تستخدم الباحثة هذا الأسلوب لأنه يمكن من وصف مكانة الإجابة على المفردة النسبية ويعطي وصفا كميا دقيقا وتم استخدام هذا المقياس للتعرف على الخصائص الشخصية والديموغرافية لأفراد عينة الدراسة.

2. معامل الارتباط كرونباخ الفا (Alpha Cronbach)، ومعاملات ارتباط بيرسون (Pearson)؛ معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية للتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة.

3. المتوسط لحسابي (Mean): وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد الدراسة عن المحاور الرئيسية (متوسط متوسطات العبارات).

4. لانحراف المعياري (standard Deviation): للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة عن وسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس.

5. استخدم تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression)؛ لإثبات صحة الفرضيات الفرعية؛ الأولى، والثاني، والثالثة المنبثقة من الفرضية الأولى(H01).

6. استخدم اختبار (T-Test)، وتحليل التباين الأحادي (ANOVA)؛ لإثبات صحة لإثبات صحة الفرضية الثانية(H02).

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

أولًا: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

ثانيًا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

ثالثًا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

الفصـــل الرابـــع

نتائـــــج الدراســـــة

4.1 تمهيـــد.

هدفت الدراسـة بشـكل رئيس للكشـف عن أثر حوكمة الشـركات على توزيع الأرباح من وجهة نظر العاملين في الشركة العمانية للاتصـالات "عمانتل"، فيما يلي عرض لنتائج الدراسة مرتبة حسب تسلسل أسئلتها.

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول، ونصه:"ما درجة تطبيق الحوكمة في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل؟""

وللإجابة عن هذا السـؤال، تم اسـتخراج المتوسـطات الحسـابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسـة حول درجة تطبيق الحوكمة من وجهة نظر العاملين في الشـركة العمانية للاتصـالات؛ حسب محور حوكمة الشركات. ولتوضيح النتائج اعتمدت الباحثة معيار الحكم التالي.

جدول (1): معيار الحكم على نتائج السؤال الأول

المدى	درجة تطبيق الحوكمة
من 1 إلى 1.79	قليلة جداً
من 1.80 إلى 2.59	قليلة
من 2.60 إلى 3.39	متوسطة
من 3.40 إلى 4.19	كبيرة
من 4.20 إلى 5	كبيرة جداً

والجدول التالي يوضح نتائج الإجابة على السؤال.

جدول (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات العينة على أبعاد محور حوكمة الشركات، مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية.

الرتبة	الرقم	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق

1	2	البُعد الثاني: مسؤوليات مجلس الإدارة	3.87	.77	كبيرة
2	1	البُعد الأول: ضمان حقوق المساهمين	3.84	.66	كبيرة
3	3	البُعد الثالث: الإفصاح والشفافية	3.74	.80	كبيرة
		المحور ككل	3.82	.63	كبيرة

يبين الجدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة حول درجة تطبيق حوكمة الشـــركات، إذ بلغ المتوســـط العام (3.82)، بانحراف معياري عام (0.63) وبدرجة تطبيق كبيرة؛ حيث جاء في المرتبة الأولى البُعد الثاني: مســؤوليات مجلس الإدارة ، بأعلى متوســط حســابي بلغ (3.87) وانحراف معياري (0.77)، تلاه في المرتبة الثانية البُعد الأول: ضــمان حقوق المساهمين ، بمتوسط حسابي بلغ (3.84) وانحراف معياري (0.66)، فيما جاء في المرتبة الأخيرة البُعد الثالث: الإفصاح والشفافية ، بمتوسط حسابي بلغ (3.74) وانحراف معياري (0.80).

حسب فقرات أبعاد المحور.

أولاً: البُعد الأول: ضمان حقوق المساهمين.

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد ضمان حقوق المساهمين.

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
1	3	تعمل إدارة الشركة على تطبيق معايير الأداء التي تضمن حقوق المساهمين في السوق المالي.	4.07	.82	كبيرة
2	1	تحتفظ إدارة الشركة بسجلات خاصة بملكيات المساهمين.	3.98	.88	كبيرة
3	2	يتم حماية حقوق المساهمين من خلال توفير وسائل تعويضية فعّالة.	3.94	.87	كبيرة

4	5	يوجد بالشركة نظام الحماية المالية لصغار المساهمين من استغلال كبار المساهمين.	3.80	.97	كبيرة
5	6	يحصل جميع المساهمين في اجتماع الجمعية العامة للشركة على نفس المعاملة بحيث تكون متساوية ومتكافئة بينهم.	3.73	.99	كبيرة
6	7	يوجد بالشركة قانون داخلي يضمن حق التعويض للمساهمين في حالة الخسارة.	3.71	1.03	كبيرة
6	4	تعمل إدارة الشركة على طرح أولوية الاكتتاب أو أي إصدارات جديدة من الأسهم على المساهمين قبل طرحها للمستثمرين الآخرين.	3.71	.90	كبيرة
		المستوى العام	3.84	.66	كبيرة

يبين الجدول (3) المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام لفقرات البُعد الأول: ضمان حقوق المساهمين، إذ بلغ المتوسط العام (3.84) بانحراف معياري عام (0.66)، وبدرجة تطبيق كبيرة، حيث جاءت الفقرة (3) والتي تنص على" تعمل إدارة الشركة على تطبيق معايير الأداء التي تضمن حقوق المساهمين في السوق المالي." في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (4.07)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة (1) ونصها" تحتفظ إدارة الشركة بسجلات خاصة بملكيات المساهمين. " متوسط حسابي بلغ (3.98)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة (2) ونصها" يتم حماية حقوق المساهمين من خلال توفير وسائل تعويضية فعّالة. " متوسط حسابي بلغ (3.94)، بينما جاءت الفقرات (7)، (4) ونصوصها على التوالي " يوجد بالشركة قانون داخلي يضمن حق التعويض للمساهمين في حالة الخسارة. " و" تعمل إدارة الشركة على طرح أولوية الاكتتاب أو أي إصدارات

جديدة من الأسـهم على المسـاهمين قبل طرحها للمسـتثمرين الآخرين." في المرتبة الأخيرة بمتوسـط حسابي مكرر بلغ (3.71).

ثانياً: البُعد الثاني: مسؤوليات مجلس الإدارة.

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد مسؤوليات مجلس الإدارة.

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
1	8	يضع مجلس إدارة الشركة الأهداف الإستراتيجية للشركة وفقاً لرؤية الشركة ورسالتها.	3.96	.84	كبيرة
2	9	يقوم مجلس إدارة الشركة بوضع السياسات العامة لتنفيذ الأهداف الإستراتيجية.	3.95	.85	كبيرة
3	13	يلتزم مجلس الإدارة في تطبيق القوانين والأنظمة واللوائح المنظمة للعمل داخل الشركة.	3.89	.98	كبيرة
4	11	يعمل مجلس الإدارة على وضع نظام تدريبي فعّال لكافة المستويات التدريبية.	3.88	1.03	كبيرة
5	10	يستخدم مجلس الإدارة آلية فعالة في متابعة الإدارة التنفيذية في توزيع المهام والمسؤوليات بين اللجان.	3.86	.82	كبيرة
6	14	يتبنى مجلس الإدارة نظام موحد وواضح لتقييم الأداء الكلي للشركة.	3.79	.98	كبيرة
6	12	يشارك مجلس الإدارة جميع المستويات الإدارية في عملية اتخاذ القرارات لضمان سلامتها وصحتها.	3.79	.98	كبيرة
		المستوى العام	3.87	.77	كبيرة

يبين الجدول (4) المتوســـط الحســـابي العام والانحراف المعياري العام لفقرات البُعد الثاني: مســؤوليات مجلس الإدارة، إذ بلغ المتوســط العام (3.87) بانحراف معياري عام (0.77)، وبدرجة تطبيق كبيرة، حيث جاءت الفقرة (8) والتي تنص على" يضـــع مجلس إدارة الشـــركة الأهداف الإستراتيجية للشركة وفقاً لرؤية الشركة ورسالتها." في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.96)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة (9) ونصـها" يقوم مجلس إدارة الشركة بوضع السياسات العامة لتنفيذ الأهداف الإستراتيجية. " متوسط حسابي بلغ (3.95)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة (13) ونصـــها" يلتزم مجلس الإدارة في تطبيق القوانين والأنظمة واللوائح المنظمة للعمل داخل الشركة. " متوسط حسابي بلغ (3.89)، بينما جاءت الفقرات (14)، (12) ونصوصها على التوالي " يتبنى مجلس الإدارة نظام موحد وواضح لتقييم الأداء الكلي للشركة. " و" يشارك مجلس الإدارة جميع المستويات الإدارية في عملية اتخاذ القرارات لضمان سلامتها وصحتها." في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي مكرر بلغ (3.79).

ثالثاً: البُعد الثالث: الإفصاح والشفافية.

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد الإفصاح والشفافية.

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
1	19	يوجد بالشركة مدقق داخلي مسؤول عن التقارير المالية ويفصح عنها.	3.93	.95	كبيرة
2	21	يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية اللازمة لأداء مهمته حتى في حالة الكشف عن الأخطاء في الكشوف المالية.	3.83	1.13	كبيرة
3	17	يعرض مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عوامل المخاطرة المتوقعة داخل الشركة.	3.77	1.03	كبيرة

3	20	يتم الإفصاح عن نظام الحوافز والجزاءات المطبق على موظفي الشركة.	3.77	1.06	كبيرة
4	16	تفصح الشركة عن الكشوف المالية فيما يضمن ملكية الأسهم لجميع المساهمين.	3.76	1.05	كبيرة
5	18	تفصح إدارة الشركة عن قوانينها الخاصة عن آلية تعيين مسؤول لعلاقات المستثمرين.	3.62	1.06	كبيرة
6	15	تلتزم الشركة بعرض جميع بياناتها المالية على المراجع الخارجية	3.55	1.05	كبيرة
		المستوى العام	3.74	.80	كبيرة

يبين الجدول (5) المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام لفقرات البُعد الثالث: الإفصاح والشفافية، إذ بلغ المتوسط العام (3.74) بانحراف معياري عام (0.80)، وبدرجة تطبيق كبيرة، حيث جاءت الفقرة (19) والتي تنص على" يوجد بالشركة مدقق داخلي مسؤول عن التقارير المالية ويفصح عنها." في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.93)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة (21) ونصها" يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية اللازمة لأداء مهمته حتى في حالة الكشف عن الأخطاء في الكشوف المالية." متوسط حسابي بلغ (3.83)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرات (17)، (20) ونصوصها على التوالي " يعرض مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عوامل المخاطرة المتوقعة داخل الشركة." و" يتم الإفصاح عن نظام الحوافز والجزاءات المطبق على موظفي الشركة." بمتوسط حسابي مكرر بلغ (3.77)، بينما جاءت الفقرة (15) ونصها" تلتزم الشركة بعرض جميع بياناتها المالية على المراجع الخارجية." في المرتبة الأخيرة متوسط حسابي بلغ (3.55).

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني، ونصه: "ما أثر تطبيق حوكمة الشركات المتمثلة بـ (ضمان حقوق المساهمين، مسؤوليات مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية) على توزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل"، من وجهة نظر عينة الدراسة؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم افتراض الفرضية الأولى (H01): " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق حوكمة الشركات (بأبعادها) على توزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل "، وفيما يلي عرضاً للإجابة عن التساؤلات الفرعية للدراسة؛ من خلال إثبات صحة الفرضيات الفرعية المُنبثقة عن الفرضية الأولى (H01) وذلك على النحو الآتي.

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول، ونصه: "ما أثر ضمان حقوق المساهمين على توزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل"؟"

للإجابة عن هذا السؤال، تم افتراض الفرضية الفرعية الأولى (H01:1):" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لضمان حقوق المساهمين على توزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل "." ولإثبات صحة الفرضية (H01:1)، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط، والجداول الآتية توضح ذلك.

جدول(6): أثر ضمان حقوق المساهمين على توزيع الأرباح.

تباين تحليل الانحدار (التباين)

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الانحدار	15.959	1	15.959	51.550	.000
البواقي	30.340	98	.310		
الكلى	46.299	99			

يتضـــح من نتائج الجدول الســـابق أن تحليل تباين الانحدار يوضـــح أثر ضـــمان حقوق المساهمين على توزيع الأرباح؛ دال إحصائياً، وما يؤكده أن النسبة الفائية بلغت (51.550) بدلالة (0.000)، وهي دالة عند ($\alpha \leq 0.05$).

جدول (7): تباين تحليل الانحدار (الارتباط وبيتا)

المتغير المستقل	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	معامل (R)	مربع (R^2)	التباين المفسر	معامل بيتا(B	قيمة ت	الدلالة الإحصائية
(الثابت)	1.487	.326					4.55	.000
ضمان حقوق المساهمين	.600	.084	.587	.345	.338	.587	7.180	.000

من خلال الجدول (7) يتبن أن قيم معامل الانحدار ومعامل بيتا(B) جاءت موجبة؛ ما يعني أن ضـمان حقوق المسـاهمين يؤثر إيجاباً على توزيع الأرباح في الشـركة العمانية للاتصـالات، أي كلما زاد ضـمان حقوق المسـاهمين زاد توزيع الأرباح، ويمكن معرفة نسـبة التأثير من خلال معاملات الارتباط، إذ بلغ معامل الارتباط (R)، (0.587)، فيما بلغ مربع معامل الارتباط (R^2)، (0.345)؛ أي بقدرة تفســـيرية (33.8%) من زيادة توزيع الأرباح. ومعادلة الانحدار التالية قد تمثل النتائج الحالية لانحدار ضمان حقوق المساهمين على توزيع الأرباح، والتي يمكن التنبؤ من خلالها، وهي:

y = 1.487 + 0.600x ضمان حقوق المساهمين

والشكل التالي يظهر نتائج تحليل الانحدار البسيط للعلاقة الخطية بين المتغيرين.

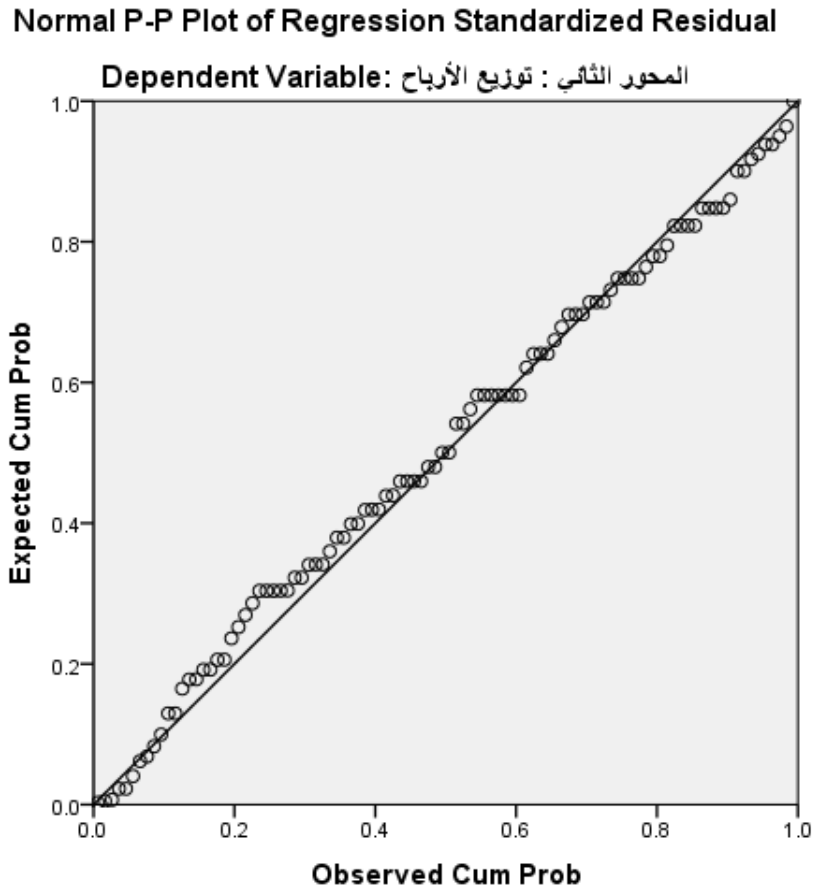

الشكل 2: نتائج تحليل الانحدار الخطي

هذا الشكل يوضح **علاقة طردية موجبة ومتوسطة** بين ضمان حقوق المساهمين وتوزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات.

بناء على النتيجة السابقة، تم رفض الفرضية الفرعية الأولى (H01:1):" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لضمان حقوق المساهمين على توزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل ".

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسـؤال الفرعي الثاني ونصـه: "ما أثر مسـؤوليات مجلس الإدارة على توزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل"؟"

للإجابة عن هذا السـؤال، تم افتراض الفرضـية الفرعية الثانية (H01:2):" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـائية عند مسـتوى ($\alpha \leq 0.05$) لمسـؤوليات مجلس الإدارة على توزيع الأرباح في الشـركة العمانية للاتصـالات "عمانتل "." ولإثبات صـحة الفرضـية (H01:2)، تم اسـتخدام تحليل الانحدار البسيط، والجداول الآتية توضح ذلك.

جدول(8): أثر مسؤوليات مجلس الإدارة على توزيع الأرباح.

تباين تحليل الانحدار (التباين)

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الانحدار	8.003	1	8.003	20.479	.000
البواقي	38.296	98	.391		
الكلى	46.299	99			

يتضـح من نتائج الجدول السـابق أن تحليل تباين الانحدار يوضـح أثر مسـؤوليات مجلس الإدارة على توزيع الأرباح؛ دال إحصـائياً، وما يؤكده أن النسـبة الفائية بلغت (20.479) بدلالة (0.000)، وهي دالة عند ($\alpha \leq 0.05$).

جدول (9): تباين تحليل الانحدار (الارتباط وبيتا)

المتغير المستقل	معامل الانحدا	الخطأ المعي	معامل (R)	مربع (R^2)	التباين المفسر	معامل بيتا(B)	قيمة ت	الدلالة الإحصائية
(الثابت)	2.36	.322					7.36	.000
مسؤوليات مجلس الإدارة	.368	.081	.416	.173	.164	.416	4.525	.000

من خلال الجدول (9) يتبن أن قيم معامل الانحدار ومعامل بيتا(B) جاءت موجبة؛ ما يعني أن مسـؤوليات مجلس الإدارة يؤثر إيجاباً على توزيع الأرباح في الشـركة العمانية للاتصـالات، أي كلما زاد مسـؤوليات مجلس الإدارة زاد توزيع الأرباح، ويمكن معرفة نسـبة التأثير من خلال معاملات الارتباط، إذ بلغ معامل الارتباط (R)، (0.416)، فيما بلغ مربع معامل الارتباط (R^2)، (0.173)؛ أي بقدرة تفسـيرية (16.4%) من زيادة توزيع الأرباح. ومعادلة الانحدار التالية قد تمثل النتائج الحالية لانحدار مسؤوليات مجلس الإدارة على توزيع الأرباح، والتي يمكن التنبؤ من خلالها، وهي:

y = 2.367 + 0.368x مسؤوليات مجلس الإدارة

والشكل التالي يظهر نتائج تحليل الانحدار البسيط للعلاقة الخطية بين المتغيرين.

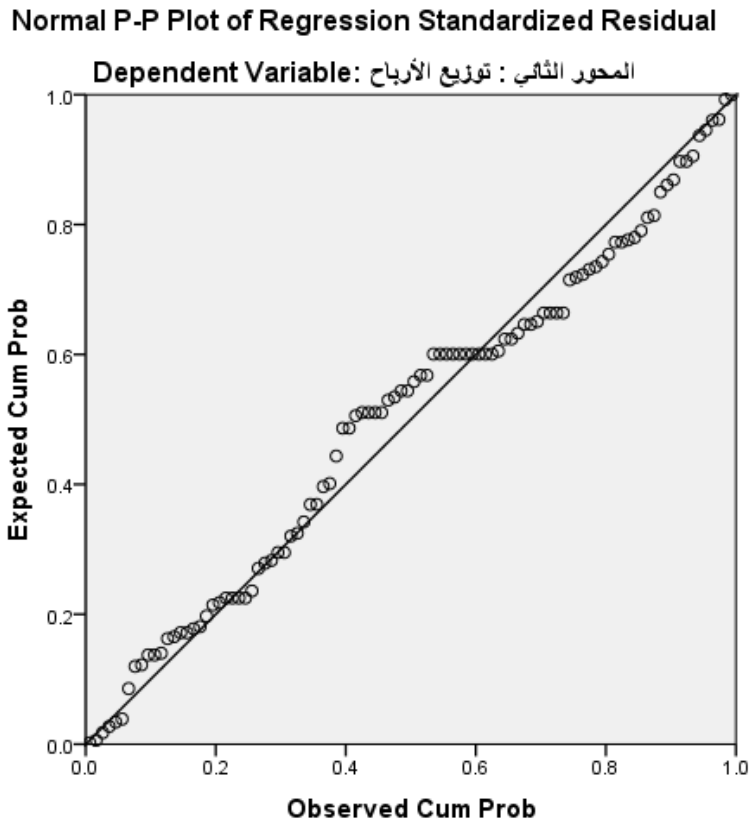

الشكل 3: نتائج تحليل الانحدار الخطي

هذا الشكل يوضح **علاقة طردية موجبة وضعيفة** بين مسؤوليات مجلس الإدارة وتوزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات.

بناء على النتيجة السابقة، تم رفض الفرضية الفرعية الثانية (H01:2):" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لمسؤوليات مجلس الإدارة على توزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل ".

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث؛ ونصه: " ما أثر الإفصاح والشفافية على توزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل"؟"

للإجابة عن هذا السؤال، تم افتراض الفرضية الفرعية الثالثة (H01:3):" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح والشفافية على توزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل "." ولإثبات صحة الفرضية (H01:3)، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط، والجداول الآتية توضح ذلك.

جدول(10): أثر الإفصاح والشفافية على توزيع الأرباح.

تباين تحليل الانحدار (التباين)

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الانحدار	23.341	1	23.341	99.632	.000
البواقي	22.958	98	.234		
الكلى	46.299	99			

يتضح من نتائج الجدول السابق أن تحليل تباين الانحدار يوضح أثر الإفصاح والشفافية على توزيع الأرباح؛ دال إحصائياً، وما يؤكده أن النسبة الفائية بلغت (99.632) بدلالة (0.000)، وهي دالة عند ($\alpha \leq 0.05$).

جدول (11): تباين تحليل الانحدار (الارتباط وبيتا)

المتغير المستقل	معامل الانحدا	الخطأ المعيار	معامل (R)	مربع (R^2)	التباين المفسر	معامل بيتا(B)	قيمة ت	الدلالة الإحصائية
(الثابت)	1.52	.232					6.57	.000
الإفصاح والشفافية	.605	.061	.710	.504	.499	.710	9.982	.000

من خلال الجدول (11) يتبن أن قيم معامل الانحدار ومعامل بيتا(B) جاءت موجبة؛ ما يعني أن الإفصاح والشفافية يؤثر إيجاباً على توزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات، أي كلما زاد الإفصاح والشفافية زاد توزيع الأرباح، ويمكن معرفة نسبة التأثير من خلال معاملات الارتباط، إذ بلغ معامل الارتباط (R)، (0.710)، فيما بلغ مربع معامل الارتباط (R^2)، (0.504)؛ أي بقدرة تفسيرية (49.9%) من زيادة توزيع الأرباح. ومعادلة الانحدار التالية قد تمثل النتائج الحالية لانحدار الإفصاح والشفافية على توزيع الأرباح، والتي يمكن التنبؤ من خلالها، وهي:

y = 1.527 + 0.0.605x الإفصاح والشفافية

والشكل التالي يظهر نتائج تحليل الانحدار البسيط للعلاقة الخطية بين المتغيرين.

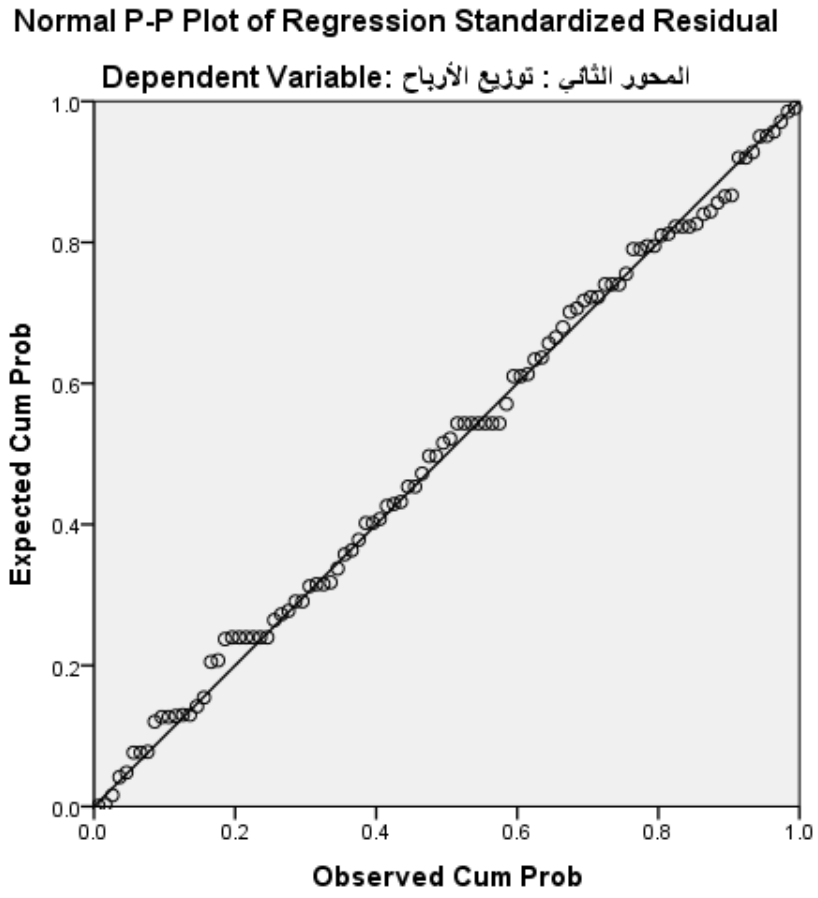

الشكل 4: نتائج تحليل الانحدار الخطي

هذا الشكل يوضح **علاقة طردية موجبة وقويه** بين الإفصاح والشفافية وتوزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات.

بناء على النتيجة السابقة، تم رفض الفرضية الفرعية الثالثة (H01:3):" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح والشفافية على توزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل ".

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث، ونصه: " هل توجد فروق في متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر تطبيق حوكمة الشركات على توزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل"، تُعزى لمتغيرات الدراسة الديموغرافية المتمثلة في (النوع الاجتماعي، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة)؟"

للإجابة عن السؤال الثالث، تم افتراض الفرضية الثانية (HO2): " لا توجد فروق في اتجاهات العاملين الشركة العمانية للاتصالات عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) تجاه أثر تطبيق حوكمة الشركات على توزيع الأرباح ، تُعزى لمتغيرات الدراسة الديموغرافية المتمثلة في (النوع الاجتماعي، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة)" ولإثبات صحة الفرضة الثانية للدراسة، تم تحليل البيانات، ومقارنة متوسط تقديرات عينة الدراسة باستخدام اختبار (T-Test)، وتحليل التباين الأحادي (ANOVA)؛ للتحقق من دلالة الفروق التي تعزى للمتغيرات(النوع الاجتماعي، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة)" على النحو الآتي .

1: متغير " النوع الاجتماعي"

تم استخدام اختبار **(TTest)** للعينة المستقلة؛ لمعرفة دلالة الفروق الإحصائية تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي (ذكر، أنثى)، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (12): اختبار (TTest) لمعرفة دلالة الفروق الإحصائية تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي

المتغيرات المستقلة	النوع	العدد 100	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	الدلالة الإحصائية
بُعد ضمان حقوق المساهمين	ذكر	66	3.87	.68	.582	.562
	أنثى	34	3.79	.63		
بُعد مسؤوليات مجلس الإدارة	ذكر	66	3.90	.73	.470	.639

بُعد الإفصاح والشفافية	أنثى	34	3.82	.84	.007	.995
	ذكر	66	3.74	.81		
المحور حوكمة الشركات ككل	أنثى	34	3.74	.78	.389	.698
	ذكر	66	3.84	.66		
	أنثى	34	3.78	.58		

يتضح من الجدول (12) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في تقديرات عينة الدراسة حول درجة تطبيق حوكمة الشركات حسب متغير (النـــوع الاجتماعي) في جميع الأبعاد، والمحور ككل.

2: متغير "المسمى التعليمي ""

تم استخدام اختبار (ANOVA)؛ لمعرفة دلالة الفروق الإحصائية تبعاً لمتغير المسمى التعليمي (من دبلوم تعليم عام، بكالوريوس، دبلوم عالي، دراسات عليا)، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (13): تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للتأكد من دلالة الفروق الإحصائية تبعاً لمتغير المسمى التعليمي.

المتغيرات المستقلة	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
بُعد ضمان حقوق المساهمين	بين المجموعات	1.618	3	.539	1.210	.310
	داخل المجموعات	42.783	96	.446		
	الكلي	44.401	99			
بُعد مسؤوليات مجلس الإدارة	بين المجموعات	2.993	3	.998	1.712	.170
	داخل المجموعات	55.957	96	.583		

	الكلي	58.950	99			
بُعد الإفصاح والشفافية	بين المجموعات	.924	3	.308	.471	.703
	داخل المجموعات	62.825	96	.654		
	الكلي	63.749	99			
المحور حوكمة الشركات ككل	بين المجموعات	1.057	3	.352	.858	.466
	داخل المجموعات	39.425	96	.411		
	الكلي	40.482	99			

يتضح من الجدول (13) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في تقديرات عينة الدراسة حول درجة تطبيق حوكمة الشركات حسب متغير (المسمى التعليمي) في جميع الأبعاد، والمحور ككل.

3: متغير " سنوات الخبرة"

تم استخدام اختبار (ANOVA)؛ لمعرفة دلالة الفروق الإحصائية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة (اقل من 5 سنوات، من 5 الى 10 سنوات، من 10 الى 20 سنة، من 20 سنة فأكثر)، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (14): تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للتأكد من دلالة الفروق الإحصائية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

المتغيرات المستقلة	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
بُعد ضمان حقوق المساهمين	بين المجموعات	1.743	3	.581	1.307	.277
	داخل المجموعات	42.658	96	.444		
	الكلي	44.401	99			

بُعد مسؤوليات مجلس الإدارة	بين المجموعات	3.468	3	1.156	2.000	.119
	داخل المجموعات	55.482	96	.578		
	الكلي	58.950	99			
بُعد الإفصاح والشفافية	بين المجموعات	6.879	3	2.293	3.871	.012
	داخل المجموعات	56.870	96	.592		
	الكلي	63.749	99			
المحور حوكمة الشركات ككل	بين المجموعات	2.919	3	.973	2.486	.065
	داخل المجموعات	37.563	96	.391		
	الكلي	40.482	99			

يتضح من الجدول (14) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في تقديرات عينة الدراسة حول درجة تطبيق حوكمة الشركات حسب متغير (سنوات الخبرة) في البُعدين (بُعد ضمان حقوق المساهمين، بُعد مسؤوليات مجلس الإدارة) والمحور ككل، في حين يظهر من الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية في البُعد (الإفصاح والشفافية).

ولبيان الفروق الزوجية بين المتوسطات الحسابية في بُعد الإفصاح والشفافية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة (Scheffe) كما هو مبين في الجدول الآتي.

جدول (15): المقارنات البعدية بطريقة (Scheffe)

سنوات الخبرة		فرق المتوسطات	الدلالة الإحصائية	اتجاه الفروق
من 20 سنة فأكثر	أقل من 5 سنوات	.82684*	.028	من 20 سنة فأكثر
أقل من 5 سنوات	من 5 – 10 سنوات	.40395	.222	أقل من 5 سنوات
أقل من 5 سنوات	من 10 – 20 سنة	.12121	.951	أقل من 5 سنوات

من 5 – 10 سنوات	من 10 – 20 سنة	.28274	.606	من 5 – 10 سنوات
من 5 – 10 سنوات	من 20 سنة فأكثر	.42289	.484	من 5 –10 سنوات
من 10 – 20 سنة	من 20 سنة فأكثر	.70563	.104	من 10 – 20 سنة

* دالة عند مستوى الدلالة (α=0.05)

يتضح من الجدول (15) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين عينة الدراسة (من 20 سنة فأكثر) وعينة الدراسة (أقل من 5 سنوات) وجاءت الفروق لصالح عينة الدراسة (من 20 سنة فأكثر) في البُعد.

الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة الميدانية

أولًا: ملخص النتائج

ثانيًا: تفسير ومناقشة النتائج

ثالثًا: التوصيات

رابعًا: المقترحات البحثية

الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة الميدانية

• أولا: ملخص النتائج

– تمهيد:

تناولت الدراسة في الفصل الرابع التحليل الإحصائي لأداة الاستبانة، وفي هذا الفصل سينطلق نحو تفسير النتائج ومناقشتها من خلال الاعتماد على نتائج الدراسات السابقة والمراجع التي تناولت متغيري الدراسة، وكذلك على خبرة الباحثة العملية، وفيما يلي تم وضع ملخص لنتائج الدراسة الميدانية بهدف التلخيص المباشر قبل البدء في عمليتي التفسير والمناقشة ومن ثم وضع التوصيات والمقترحات البحثية.

1. تطبق الشـــركة العمانية للاتصـــالات "عمانتل" الحوكمة بدرجة كبيرة، حيث جاء في المرتبة الأولى من حيث التطبيق في البُعد الثاني: مســـؤوليات مجلس الإدارة، تلاه في المرتبة الثانية البُعد الأول: ضمان حقوق المساهمين، بينما جاء في المرتبة الأخيرة البُعد الثالث: الإفصاح والشفافية.

2. تم رفض الفرضـية الفرعية الأولى (H01:1):" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـائية عند مسـتوى ($\alpha \leq 0.05$) لضمان حقوق المساهمين على توزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل"، حيث أظهرت النتيجة بأنه توجد علاقة طردية موجبة ومتوسطة بين ضمان حقوق المساهمين وتوزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات، أي كلما زاد ضمان حقوق المساهمين زاد توزيع الأرباح في الشركة.

3. تم رفض الفرضـية الفرعية الثانية (H01:2):" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـائية عند مسـتوى ($\alpha \leq 0.05$) لمسؤوليات مجلس الإدارة على توزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل ". حيث جاءت النتيجة بأنه توجد علاقة طردية موجبة وضعيفة؛ مما يعني أن مسؤوليات مجلس الإدارة يؤثر إيجاباً على توزيع الأرباح في الشـركة العمانية للاتصـالات، أي كلما زاد مســؤوليات مجلس الإدارة زاد توزيع الأرباح بالشركة.

4. تم رفض الفرضـية الفرعية الثالثة (H01:3):" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـائية عند مسـتوى ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح والشفافية على توزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل "، حيث جاءت النتيجة بأنه توجد علاقة طردية موجبة وقوية بين الإفصـــاح والشـــفافية وتوزيع الأرباح في الشـركة العمانية للاتصـالات؛ مما يعني أن الإفصـاح والشـفافية يؤثر إيجاباً على توزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات، أي كلما زاد الإفصاح والشفافية زاد توزيع الأرباح.

5. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصـــائية عند مســـتوى الدلالة (α=0.05) في تقديرات عينة الدراسـة حول درجة تطبيق حوكمة الشـركات حسـب متغير (النـــوع الاجتماعي) في جميع الأبعاد، والمحور ككل.

6. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصـــائية عند مســـتوى الدلالة (α=0.05) في تقديرات عينة الدراســة حول درجة تطبيق حوكمة الشـركات حسـب متغير (المسـمى التعليمي) في جميع الأبعاد، والمحور ككل.

7. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصـــائية عند مســـتوى الدلالة (α=0.05) في تقديرات عينة الدراسـة حول درجة تطبيق حوكمة الشـركات حسـب متغير (سـنوات الخبرة) في البُعدين (بُعد ضـمان حقوق المسـاهمين، بُعد مسـؤوليات مجلس الإدارة) والمحور ككل، في حين يظهر من الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية في البُعد (الإفصاح والشفافية) لصالح (من 20 سنة فأكثر) في البُعد.

ثانياً: تفسير ومناقشة النتائج

تمهيـــد.

هدفت الدراسـة بشـكل مباشـر للكشـف عن أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشـركات المتمثلة في (مبدأ ضـمان حقوق المسـاهمين، ومبدأ مسـئوليات مجلس الإدارة، ومبدأ الإفصـاح والشـفافية) على توزيع الأرباح من وجهة نظر العاملين في الشـركة العمانية للاتصـالات "عمانتل"، وفيما يلي سـيتم عرض مناقشـة النتائج وتفسـيرها وفق وجهة نظر الباحثة ودعم هذه النتائج بالدراسـات السـابقة وفقا لمدى التشـابه والاختلاف، ومن ثم سـيتم التطرق إلى التوصـيات في ضـوء النتائج، وأخيراً سـيتم وضـع المقترحات البحثية.

أولاً: مناقشـــة النتائج المتعلقة بالســؤال الأول، ونصـــه:"ما درجة تطبيق الحوكمة في الشــركة العمانية للاتصالات "عمانتل؟""

جاءت تقديرات عينة الدراسة حول درجة تطبيق حوكمة الشركات في الشركة العمانية للاتصالات " عمانتل" وبدرجة تطبيق كبيرة، وتعزو الباحثة السبب في ذلك إلى وجود هيكل حوكمة قوي بالشركة لتحقيق الأهداف الموضوعة في استراتيجية عمانتل ومواصلة إدارة الأعمال الخاصة بالشركة بشكل أخلاقي ومستدام، مع الالتزام الكامل من الشركة في تطبيق أعلى معايير الحوكمة ومبادئها المذكورة في ميثاق عمانتل للحوكة، مما أدى إلى أن جميع موظفي الشــرة لديهم التأكد التام من كفاءة وفعالية كافة الأنظمة الرقابية الداخلية والخارجية في كافة المجالات التي تخص الشركة وبشفافية عالية في كافة التعاملات التجارية وفقاً لمبادئ الحوكمة، وقد اتفقت النتيجة مع نتيجة دراســـة **الهاشـــمية (2021)** أن درجة تطبيق أبعاد الحوكمة في مجلس الشئون الإدارية للقضاء في سلطنة عمان جاء برجة تطبيق عالية، وكذلك مع نتيجة دراســـة **غزالي (2020)** التي أكدت على التزام شـــركات المساهمة بولاية سطيف في تطبيق مبادئ الحوكمة بدرجة كبيرة، ومع نتيجة دراسة **عمّار (2018)** إلى وجود مستوى كافٍ من الالتزام بمبادئ الحوكمة في شركات سوق دمشق للأوراق المالية، كما أكدت نتيجة دراســـة **عمر (2017)** على ذات النتيجة في أن مســـتوى تطبيق مبادئ الحوكمة في امجمع الصناعي صيدال جاء مرتفعاً.

وجاءت في المرتبة الأولى البُعد الثاني: مسؤوليات مجلس الإدارة، ويرجع السبب في ذلك إلى أن مجلس إدارة عمانتل يتكون من تسعة أعضاء خمسة منهم يمثلون حصة حكومة سلطنة عمان؛ كما ان استعانة مجلس الإدارة لأربعة لجان منبثقة من المجلس لدم أعمالها المعقدة مثل (اللجنة التنفيذية،

ولجنة الترشـيحات والمكافآت والموارد البشـرية، ولجنة التدقيق، ولجنة المناقصـات) ما هو إلا دليل وترجمة صادقة إلى قيام مجلس الإدارة بدوره في مراجعة واعتماد الإجراءات اللازمة لاستراتيجية وقيم عمانتل، ومراجعة الأنظمة المرتبطة بالموارد البشرية ومدى مصداقية وفعالية المجلس من خلال نظام الرقابة الداخلي والابلاغ المالي والعمل على اقتراح التحسـينات اللازمة وتقييم العروض واسـناد المناقصـات من خلال اسـتخدام التقنيات الملائمة، وقد اتفقت النتيجة مع دراسـة **الكبيجي (2019)** التي أكدت على أهمية اسـتقلال لمجلس الإدارة وحجمه وعدد الاجتماعات بدرجة أهمية عالية، وإلى ما أشـار له **(الغزالي، 2017)** بأهمية حجم ومسـئوليات مجلس الإدارة لما له من تأثير مباشـر وقوي على قرارات الشـركة، كما اتفقت مع دراسـة **عثمان (2016)** دراسـة التي أكدت إلى أن اسـتقلالية وحجم ومسـئوليات مجلس الإدارة جاء بمسـتوى تطبيق مرتفع في الشـركات المدرجة في الأسـواق المالية العربية.

تلاه في المرتبة الثانية البُعد الأول: ضـمان حقوق المسـاهمين، ويرجع السـبب في ذلك إلى أن تطبيق الشركة للإطار العام لعمل حوكمة الشركات المستندة بشكل مباشر على دور القيادة في اتخاذ القرارات الاسـتراتيجية والانضـباط التام تجاه تعارض المصـالح أو المبادئ الارشـادية للشـركة، والمسـاهمة في تكوين القيمة المضـافة طويلة الأمد للمسـاهمين، من خلال تقديمها لقيمة ثابتة للمساهمين خلال الأعوام الماضية.

وقد اتفقت النتيجة الحالية مع نتيجة دراسـة كلاً من **عيسـى، وحافي (2018)** التي أكدت على مساهمة مبادئ حوكمة الشركات خاصة في حقوق المساهمين بمستوى عال في ترشيد سياسة توزيع الأرباح.

فيما جاء في المرتبة الأخيرة البُعد الثالث: الإفصاح والشفافية، وتعزو الباحثة السبب في ذلك رغم الجهود التي تبذلة الشـــركة العمانية للاتصـــالات عمانتل من التقيد التام بأعلى المعايير والأحكام التوجيهية الصـــادرة من الهيئة العامة لســوق المال بشــأن الإفصـــاح عن المعلومات الجوهرية التي تضبط عمل الشركة مع التمتع التام بالشفافية بما يواكب المعايير المعمول بها على المستوى الإقليمي والعالمي إلا أنه من وجهة نظر أفراد العينة ما زالت لم تصـــل للمســـتوى المطلوب وتتطلب المرحلة القادمة مزيد من الجهد والتركيز، وقد اختلف النتيجة مع نتيجة دراسـة الهاشـمية (2021) التي أكدت على أن درجة تطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح جاء بدرجة تطبيق مرتفعة.

حسب فقرات أبعاد المحور

البُعد الأول: ضمان حقوق المساهمين.

جاءت الفقرة (3) والتي تنص على" تعمل إدارة الشــركة على تطبيق معايير الأداء التي تضـــمن حقوق المسـاهمين في السـوق المالي." في المرتبة الأولى، وتعزو الباحثة السبب في ذلك إلى المهنية العالية والتزام شركة عمانتل في تطبيق معايير الحوكة المعتمدة دولياً، وحصولها على الاعتراف على مستوى منطقة الشرق الأوسط من مؤسسة "ايثيكال بوردروم" بجائزة أفضل شركة في مجال الحوكمة وخاصــة في مجال احترام حقوق المســاهمين وحفظ مصــالح الأطراف الشــريكة وغير الشــريكة على مســتوى الشــركة، وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراســة كلاً من **عيســى، وحافي (2018)** والتي تناولت موضوع مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في ترشيد سياسة توزيع الأرباح، حيث أكدت على

وجود علاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة ومدى ممارسة المساهمين الضغط على الإدارة لتوزيع الأرباح.

تلتها في المرتبة الثانية الفقرة (1) ونصها" تحتفظ إدارة الشركة بسجلات خاصة بملكيات المساهمين"، وتعزو الباحثة السبب في ذلك إلى التزام إدارة الشركة بسياسة الخصوصية، وإلى التزامها بإتفاقية العملاء الموحدة في الملكية الفكرية؛ وذلك من خلال السعي الحثيث للحفاظ على سندات وسجلات الخاصة بملكيات المساهمين بشكل الكتروني لتسهيل عملية معالجتها وتحديثها وتخزينها والاحتفاظ بها بشكل آمن وفق اتفاقية الأمن السِيبرالي بالدولة، وقد اتفقت النتيجة مع نتيجة دراسة **جولوما (Guluma, 2021)** التي هدفت إلى الكشف عن تأثير قواعد حوكمة الشركات، وأكدت على أن تركيز الملكية والمنافسة في سوق المنتجات لهما علاقة إيجابية معنوية مع أداء الشركة المقاس بالعائد على الأصول والجودة، كما اختلفت النتيجة مع نتيجة دراسة **غزالي (2017)** التي أكدت على عدم وجود تأثير حفظ ملكية الأعضاء لأسهم الشركة بشكل مباشر.

بينما جاءت الفقرات (7)، (4) ونصوصها على التوالي " يوجد بالشركة قانون داخلي يضمن حق التعويض للمساهمين في حالة الخسارة. " و" تعمل إدارة الشركة على طرح أولوية الاكتتاب أو أي إصدارات جديدة من الأسهم على المساهمين قبل طرحها للمستثمرين الآخرين." في المرتبة الأخيرة، ويعود السبب في ذلك إلى تداعيات أزمة كورونا في العاميين الماضيين والتي أثرت سلباً على سياسة توزيع الأرباح، وآلية التعويض للمساهمين رغم ما بذلته الشرمة في هذا الصدد إلا ان المبحوثين يرون بان الجهود تحتاج لمزيد من البذل ووضع خطة واضحة السياسات والإجراءات في حالة التعويض من ضمن خطة إدارة المخاطر الخاصة بالشركة، وأن يتم طرح أولوية الاكتتاب أو أي

إصـدارات لأسـهم جديدة على المسـاهمين كأحد أهم الحقوق التي يجب ان تعمل إدارة الشـركة على الحفاظ عليها قبل أن يتم العرض على المستثمرين الخارجيين.

البُعد الثاني: مسؤوليات مجلس الإدارة.

جاءت الفقرة (8) والتي تنص على" يضـع مجلس إدارة الشركة الأهداف الإستراتيجية للشركة وفقاً لرؤية الشركة ورسالتها." في المرتبة الأولى، تعزو الباحثة السبب في ذلك إلى التغيرات الجذرية التي وضـعتها عمانتل بعد تدشينها لاستراتيجية الشركة وفقاً لمرتكزاتها في المحاور الأربعة الرئيسية وهي (التفوق على توقعات مشـــتركيها، والريادة في التحول الرقمي، والابتكار في كل ما تقدمه الشـــركة، والتحول إلى أكثر مرونة)، والتي أدت إلى الحفاظ على ريّادة الشركة مع تزايد منافسيها وتقلص النمو في خدمات الاتصالات الأساسية.

تلتها في المرتبة الثانية الفقرة (9) ونصها" يقوم مجلس إدارة الشركة بوضع السياسات العامة لتنفيذ الأهداف الإستراتيجية"، ويعود السبب في ذلك إلى ما يمتلكه أعضـاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالشـركة من معرفة وخبرات طويلة في بناء وترسـخ ثقافة النمو الازدهار والتي أتت بسـبب الخبرات التراكمية المتنوعة التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة، ويعد الفريق التنفيذي الدعامة الأساسية لتحقيق أهداف الشركة بما يتناسب والرؤية المستقبلية والاستراتيجية الواضحة، مع الحفاظ على وضع السمات الجوهرية في اطار السياسة العامة للعمل.

بينما جاءت الفقرات (14)، (12) ونصـــوصـــها على التوالي " يتبنى مجلس الإدارة نظام موحد وواضـح لتقييم الأداء الكلي للشـركة" و" يشـارك مجلس الإدارة جميع المسـتويات الإدارية في عملية اتخاذ القرارات لضـمان سـلامتها وصـحتها." في المرتبة الأخيرة، وتعزو الباحثة السبب في ذلك رغم

الجهود المبذولة من قِبل مجلس الإدارة حول أداء الاستدامة بهدف تعزيز مستوى الرقابة والمساءلة من خلال التقييم المستمر والدوري للعروض المقدمة واقتراح التحسينات والتقنيات الملائمة إلا أنه من وجهة نظر أفراد العينة أن نظام تقييم الأداء الكلي للشركة غير واضح، كما يؤكد المبحوثين على أن مجلس الإدارة قلة ما يشارك جميع المستويات الإدارية في عملية اتخاذ القرارات، وأن هذه المشاركة تقتصر على المستويات الإدارية العليا، وهذا بدوره أدى إلى ضعف في بعض القرارات، وعدم الالتزام من باقي المستويات الإدارية في تنفيذها نظراً لعدم مشاركتهم في عمليتي صنع واتخاذ القرارات، واختلفت النتيجة مع نتيجة دراسة **مونيوس (Monios, 2019)** التي أكدت على أهمية ودور المساءلة الإدارية ومحاسبية الإدارة المالية من خلال تطبيق مؤشرات دقيقة وواضحة لضبط السياسات والإجراءات مع المتابعة لتقييم الأداء بكل شفافية في جميع المؤسسات الحكومية.

البُعد الثالث: الإفصاح والشفافية.

جاءت الفقرة (19) والتي تنص على" يوجد بالشركة مدقق داخلي مسؤول عن التقارير المالية ويفصح عنها." في المرتبة الأولى، ويعود السبب في ذلك إلى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية التي وضعتها الشركة والتي يتم التعرف عليها من خلال التقارير الدورية الملتزم بنشرها والافصاح عنها المدققين الخارجيين، والعمل على المراجعة الدورية للقوائم المالية السنوية والربع سنوية (فصلية) مع ضمان تطبيق سياسة المحاسبية التي تؤدي إلى الدقة التامة في البيانات المالية، واختلفن النتيجة مع نتيجة دراسة **عثمان (2016)** التي تناولت أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، –دراسة تجريبية على الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية، وقد توصلت الدراسة إلى أن معظم

الشركات متمثلاً في مجالس إدارتها ملتزمة بمبادئ الحوكمة بمستوى مرتفع وأنه لا يوجد تأثير لمبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية.

تلتها في المرتبة الثانية الفقرة (21) ونصـــها" يتمتع المدقق الخارجي بالاســـتقلالية اللازمة لأداء مهمته حتى في حالة الكشـــف عن الأخطاء في الكشـــوف المالية"، ويعود الســـبب في ذلك إلى أن الشركة مرتبطة بشركة " ديلويت آند توش" وهي شركة محدودة المسئولية وهي شركة بريطانية محدودة بضـمان لديها الاسـتقلالية والشـخصـية القانونية الخاصـة ، وتعد شـركة "ديلويت آند توش" أحد أفضـل الشـركات العالمية في مجال التدقيق والمراجعة وكذلك الاسـتشـارات الإدارية والمالية، وهذه الشـركة تعمل على اعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير واللوائح المعمول بها في الدولة، وتعمل على المراجعة لأنظمة الرقابة الداخلية.

بينما جاءت الفقرة (15) ونصـــها" تلتزم الشـــركة بعرض جميع بياناتها المالية على المراجع الخارجية" في المرتبة الأخيرة، وترجع الباحثة الســـبب في ذلك في أن التزام مجلس إدارة الشـــركة والإدارة التنفيذية في عرض كافة بيانتها وقوائمها المالية على المراجع الخارجي وبطبيعة الحال المســـتويات الإدارية التنفيذية لا تكون على إطلاع تام بمثل هذه الإجراءات مما أدى لظهور هذه النتيجة، وقد اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة **غزالي (2020)** التي تؤكد على أن الشركة تتميز بجودة عالية في القوائم المالية وتلتزم بتطبيق مبادئ حوكمة الشـركات، وكذلك مع دراســة **عمر (2017)** توصـــلت الدراســـة إلى أن هناك علاقة طردية موجبة بين تطبيق مبادئ الحوكمة وترشـــيد القرارات المالية وتحسين الأداء المالي بشركة صيدال.

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني، ونصه: "ما أثر تطبيق حوكمة الشركات المتمثلة بـــ (ضمان حقوق المساهمين، مسؤوليات مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية) على توزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل"، من وجهة نظر عينة الدراسة؟

1. **مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول، ونصه: " ما أثر ضمان حقوق المساهمين على توزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل"؟"**

بناء على النتيجة تم رفض الفرضية الفرعية الأولى (H01:1):" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لضمان حقوق المساهمين على توزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل"؛ حيث أظهرت بأن مبدأ ضمان حقوق المساهمين يؤثر إيجاباً بعلاقة طردية متوسطة على توزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات، أي كلما زاد ضمان حقوق المساهمين زاد توزيع الأرباح، وتعزو الباحثة السبب في ذلك إلى التقرير السنوي الذي تصدره مجلس إدارة شركة عمانتل في نهاية كل عام مالي، والتأكيد على ذلك آخر نتائج تقرير مالي للسنة المالية المنتهية 31/ ديسمبر 2021م، والذي يوضح للمساهمين تفاصيل الأداء التشغيلي للشركة من الإيرادات والمصروفات والأرباح بما يحقق الأداء الجيد ، واتباع هذه السياسة أدت لتحديد توزيعات الأرباح بشكل واضح ومرتفع.

2. **النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني ونصه: "ما أثر مسؤوليات مجلس الإدارة على توزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل"؟"**

بناء على النتيجة السابقة، تم رفض الفرضية الفرعية الثانية (H01:2):" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لمسؤوليات مجلس الإدارة على توزيع الأرباح في الشركة العمانية

للاتصـالات "عمانتل "، حيث أظهرت بأن هناك علاقة طردية موجبة وضـعيفة بين مسئوليات مجلس الإدارة وتوزيع الأرباح؛ مما يعني أن مســـؤوليات مجلس الإدارة يؤثر إيجاباً على توزيع الأرباح في الشـركة العمانية للاتصـالات، وترجع الباحثة السـبب في ذلك إلى الإجراء الذي قام به مجلس الإدارة في عام 2020م مع تداعيات تأثيرات كوفيد 19، حيث كشـفت الشـركة العمانية للاتصـالات عمانتل عن قرارات مجلس الإدارة والتي تضـمنت قرار عدم صـرف مكافآت لأعضـاء مجلس الإدارة واقتراح توزيع الأرباح نقدية على المساهمين في الشركة بواقع 55 بيسة لكل سهم، وكان هذا الإفصـاح عبر موقع سوق مسقط للأوراق المالية مما أدى إلى تأكد المبحوثين من أن مسؤوليات مجلس الإدارة تؤثر ايجاباً على توزيع الأرباح بالشـركة، وقد اختلفت النتيجة مع ما أشـارت له دراســة **غزالي (2017)** حيث توصلت إلى وجود تأثير عكسيي دال إحصائياً لاستقلالية مجلس الإدارة على توزيعات الأرباح. وكذلك مع نتيجة دراســة **عثمان (2016)** التي توصـــلت إلى عدم وجود تأثير لحجم مجلس الإدارة واستقلاليته واستقلالية المدير التنفيذي على جودة التقارير المالية.

3. **النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث؛ ونصه: " ما أثر الإفصاح والشفافية على توزيع الأرباح في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل"؟"**

بناء على النتيجة الســابقة، تم رفض الفرضـــية الفرعية الثالثة (H01:3):" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـــائية عند مســتوى ($\alpha \leq 0.05$) للإفصـــاح والشـفافية على توزيع الأرباح في الشـركة العمانية للاتصـالات "عمانتل"، مما يعني أن الإفصـاح والشـفافية يؤثر بعلاقة طردية موجبة قوية على توزيع الأرباح في الشـركة العمانية للاتصـالات، أي أن الإفصـاح والشـفافية يؤثر إيجاباً على توزيع الأرباح في الشـركة العمانية للاتصـالات، أي كلما زاد الإفصـاح والشـفافية زاد توزيع الأرباح، وتعزو الباحثة

الســـبب في ذلك إلى الجهود التي تبذلها الشـــركة متمثلة في اعلات نتائجها المالية خلال عامي 2020/ 2021م، رغم التحديات التي نتجت عن انتشار الجائحة، رغم أن إدارة الشركة على علم بأن بعد هذا الإفصــاح عن البيانات المالية ســيؤدي إلى تراجع حاد في قيمة الســهم إلا أن إدارة الشــركة اتخذت من الشفافية والنزاهة مبدأ للافصاح عن بياناتها المالية وسياستها في توزيع الأرباح، مما أدى إلى أن تكون النتيجة بذات الصـفة الظاهرة وأن سـياسـة الإفصـاح والشـفافية تؤثر ايجاباً على توزيع الأرباح في الشــركة، ولقد اتفقت النتيجة الحالية مع نتيجة دراســة **عيســى، وحافي (2018)** وجود علاقة طردية موجبة بين تطبيق مبادئ الحوكمة ومدى ممارســة المســاهمين الضــغط على الإدارة لتوزيع الأرباح، وأن لمبادئ حوكمة الشــركات المتمثلة في (الشــفافية والافصــاح الصــادق عن قيم الربح) دور بارز على عملية اتخاذ قرار توزيع الأرباح.

ثالثاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث، ونصه: " هل توجد فروق في متوسط استجابات أفراد عينة الدراســة حول أثر تطبيق حوكمة الشــركات على توزيع الأرباح في الشــركة العمانية للاتصالات "عمانتل"، تُعزى لمتغيرات الدراسة الديموغرافية المتمثلة في (النوع الاجتماعي، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة)؟"

تفسير النتائج حسب المتغيرات الديموغرافية:

1: متغير " النوع الاجتماعي"

أظهرت النتيجة الحالية بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في تقديرات عينة الدراسة حول درجة تطبيق حوكمة الشركات حسب متغير (النـوع الاجتماعي) في جميع الأبعاد، والمحور ككل، ويعود الســبب في ذلك من وجهة نظر الباحثة في مدى شــفافية ومصــداقية

الإدارة مع الموظفين وجميع أصحاب المصلحة في تطبيق مبادئ الحوكمة وسياسة توزيعها الأرباح عبر تقارير سنوية ونصف سنوية مما أدى بان يكون كل أطراف المصلحة على علم ودراية تامة بمدى تأثير تطبيق الحوكمة على توزيع الأرباح دون تمييز في النوع الاجتماعي.

ولقد اختلفت النتيجة مع نتيجة دراسة الهاشمية (2021) حيث أظهرت وجود تأثير إيجابي وعلاقة طردية لتأثير تطبيق أبعاد الحوكمة على أداء الموارد البشرية؛ في متغير النوع لصالح فئة الإناث.

2: متغير "المسمى التعليمي ""

بينت النتيجة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في تقديرات عينة الدراسة حول درجة تطبيق حوكمة الشركات حسب متغير (المسمى التعليمي) في جميع الأبعاد، والمحور ككل، ويعود السبب لمدى معرفة وإطلاع جميع منتسبي الشركة في كافة المستويات الإدارية لتأثير تطبيق مبادئ الحوكمة الايجابي على سياسة توزيع الأرباح، بغض النظر عن المستوى التعليمي للموظف، وقد اتفقت النتيجة الحالية مع نتيجة دراسة الهاشمية (2021) بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتطبيق الأبعاد الأربعة من وجهة نظر عينة الدراسة تُعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

3: متغير " سنوات الخبرة"

أظهرت النتيجة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في تقديرات عينة الدراسة حول درجة تطبيق حوكمة الشركات حسب متغير (سنوات الخبرة) بين عينة الدراسة (من 20 سنة فأكثر) وعينة الدراسة (أقل من 5 سنوات) وجاءت الفروق لصالح عينة الدراسة (من 20 سنة فأكثر) في البُعد، تعزو الباحثة السبب في ذلك إلى ما تضيفه الخبرة الوظيفية على

الموظف من تراكم معرفي وقدرة عالية على المقارنة المرجعية بين ما قبل تطبيق الحوكمة وبعد تطبيقها، ولذلك سيكون لديهم المعرفة التراكمية المرتفعة لمعرفة مدى إيجابية تأثير تطبيق الحوكمة على توزيع الأرباح، وقد اختلفت النتيجة مع نتيجة دراسة الهاشمية (2021) حيث أظهرت بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لتطبيق الأبعاد الأربعة من وجهة نظر عينة الدراسة تُعزى لمتغير الخبرة الوظيفية.

ثالثاً: التوصيات

من خلال استعراض مناقشة وتفسير أسئلة الدراسة الميدانية وفرضياتها، لخصت الباحثة مجموعة من التوصيات لدعم الدراسة وتعزيزها والتي تم وضعها كما يلي:

1. تشجيع الشركات نحو زيادة مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات؛ لما فيها من تأثير ايجابي على زيادة المستوى العام لتوزيع الأرباح، وانعكاس تأثيرها على رفع المستوى الأدائي بشكل عام للشركة.

2. التنسيق والتعاون بين الشركات المطبقة للحوكمة وبين الهيئات والوزارات المختصة مثل (هيئة سوق المال، ووزارة المالية، ووزارة الاقتصاد، وجهاز الاستثمار العماني، والمجلس الأعلى

للمناقصات... إلخ) للعمل على رفع كفاءة ومبادئ تطبيق الحوكمة على المستولى العام للدولة، ووفقاً للتوجه العالمي.

3. اعداد وتنفيذ برامج تدريبية وورش تأهيلية ولقاءات دورية لموظفي الشركة العمانية للاتصالات(عمانتل) حول معايير حوكمة الشركات ومفهومها، وآليات تطبيقها.

4. الاستفادة من خبرات المؤسسات الخاصة المتميزة في مجال تطبيق الحوكمة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي من خلال عقد مؤتمر شامل لآليات تطبيق الحوكمة بين الواقع والمأمول بالاستفادة من خبرات بعض الدول.

5. اهتمام الإدارة التنفيذية بتشكيل لجان لمتابعة تطبيق الحوكمة وتفعيل نظم المراقبة الداخلية بما يكفل تحديد المسئوليات وتوزيع المهام بشكل محدد بين كافة المستويات الإدارية.

6. تطبيق سياسة توظيف ترتبط باستقطاب الكفاءات العملية والعلمية، بما يحقق سياسة الشركة ووفقاً للتغيرات المتسارعة في مختلف المجالات العملية على مستوى العالم.

7. ضرورة قيام الإدارة العامة لشركات الاتصالات العمانية بتفعيل إجراءات رقابية لمتابعة وتقييم مدى التزام الشركات بتطبيق الحوكمة.

8. تخصيص جائزة على مستوى الدولة لأفضل البحوث والدراسات المتعلقة بدراسة حوكمة الشركات وأثرها على الأداء؛ لما لذلك من مردود إيجابي لضمان الممارسات الصحيحة لتطبيق حوكمة الشركات وتحقيق الهدف المنشود من تطبيقها.

9. التركيز على بناء الاستراتيجيات التسويقية بما يتناسب والمنافسة العالمية في شركات الاتصال.

10. الاهتمام بزيادة مستوى الشفافية والافصاح عن التقارير المالية من قبل الشركة العمانية للاتصالات، وكذلك تقارير مجلس الإدارة.

11. التركيز على زيادة فعالية الرقابة لشركة الاتصالات العمانية "عمانتل"، وذلك من خلال التأكيد على التعاون المنظم بين لجنة المراجعة وبين كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.

رابعاً: المقترحات البحثية

بعد التوصل لنتائج الدراسة الحالية ووضع ملخص من التوصيات، وبعد مراجعة الأبحاث والدراسات السابقة ذات الصلة ظهرت بعض من التساؤلات التي تحتاج للبحث والدراسة من قبل الباحثين الجدد، ولذلك اقترحت الباحثة مجموعة من المقترحات البحثية مثل:

1. إمكانية تطبيق حوكمة الشركات على المؤسسات الحكومية في سلطنة عمان، دراسة حالة على وزارة التربية والتعليم.
2. دور تطبيق الحوكمة في رفع مستوى الأداء التنظيمي في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل".
3. أثر تطبيق على الحوكمة على اتخاذ القرارات الرشيدة في الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل".
4. علاقة تطبيق مبادئ الحوكمة وسياسة توزيع الأرباح في الشركات العمانية للاتصالات.
5. درجة توفر مبادئ الحوكمة وتأثيرها في وضع خطة التدقيق بالشركة العمانية للاتصالات "عمانتل".

التحديات والصعوبات التي واجهت الباحثة أثناء إعداد الدراسة:

لخصـــت الباحثة مجموعة من التحديات والمعوقات التي واجهتها أثناء إعداد الدراســة في الجانبي النظري والميداني، وضعتها الباحثة في مجموعة من النقاط فيما يلي:

1. قلة المصادر التي تناولت متغيري الدراسة.

2. معظم الدراسـات المرتبطة بموضـوعها كانت باللغة الإنجليزية، مما أدى لصـعوبة في الترجمة العلمية وليست الحرفية.

3. عدم إنتماء الباحثة لمجتمع الدراسة مما أدى لصعوبة التطبيق.

4. صعوبة الوصول اختيار عينة الدراسة من مجتمع الدراسة.

5. قلة الإســتجابات نظراً لبعد الموقع الجغرافي للشــركة عن الباحثة، وبالرغم من إجتهاد الباحثة في تحويل الإستبانة إلكترونياً عبر رابط.

6. عدم تفرغ الباحثة بسبب ارتباطها بعمل في أحد المؤسسات الحكومية.

7. ضــغط المتطلبات الدراســية في المقررات الدراســية، مما يؤدي لتشــتت الباحث بين الدراســة البحثية وتلك المتطلبات.

8. ضيق الوقت الفعلي في إعداد الدراسة وتطبيق الجانب الميداني.

قائمـــــة المراجـــــع

أولاً المراجع العربية:

إبراهيم، ســماســم. (2011). دور أبعاد حوكمة الشــركات في الكشــف على الأداء المالي للبنوك التجارية الفلســطينية: دراســة تطبيقية. *مجلة الفكر المحاســبي*. القاهرة: دار المنظومة، http://search.manuumah.com/ Record/414640.

أبو حمام، ماجد. (2017). *أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصــاح المحاســبي وجودة التقارير المالية*، رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية، فلسطين.

أبو عواد، بهاء، والكبجي، مجدي. (2014). أثر الحوكمة المؤســســية على الأداء المالي للبنوك التجارية الفلسطينية: دراسة تطبيقية. *المجلة العربية للعوم الإدارية*، *21*(3)، 521-556. جامعة الكويت.

أحمد، عماد محمد رياض. (2020). *العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري وتأثيرها التفاعلي على الأداء بالشركة*– دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودي–، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة الطائف، 1–52.

الأضم، نجيب محمد حمودة مسعود. (2014). *أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح* (دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة)، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط، عمّان، الأردن.

آل غزوي، حسين عبد الجليل. (2010). *حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات الحاسبية* (دراسة تجريبية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية)، رسالة ماجستير. قسم المحاسبة، الأكاديمية العربية في الدنمارك.

بشير، بن عيشي، وتقرارات، يزيد. (2018). *حوكمة الشركات من منظور محاسبي*. مصر: المكتب الجامعي الحديث.

تقرير مناقشات وتحليلات شركة عمانتل. (2020). https://www.omantel.om/wcm/connect/422ad4dd-9dd6-45e5-af50-b09216243588/.

حجاب، عيسى، وحافي، هدى. (2012). مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في ترشدي سياسة توزيع الأرباح. *مجلة البديل الاقتصادي*، العدد الخامس، 333– 352.

حداد، فايز سليم. (2009). *الإدارة المالية*. ط2. الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.

زرقون، محمد. (2010). أثر الاكتتاب العام على سياسات توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة: دراسة تحليلية مقارنة لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي الجزائر. *مجلة الباحث*، العدد (8)، 85-86. جامعة ورقلة، الجزائر.

زينب، غزالي. (2017). أثر حوكمة الشركات على سياسة توزيع الأرباح -دراسة لعينة من الشركات السعودية المدرجة-. *مجلة الاقتصاد الصناعي*، العدد (13)، 288- 307.

سي لاخضر، غريبي يسين. (201)، دور حوكمة الشركات في ترشيد قرارات توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة استطلاعية لعينة من إطارات مجمع صيدال (فرع صوميديال)-. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة*، العدد (1)، 73- 84.

الشريفين، عماد عبد الله. (23 شوال, 2009). مناهج البحث في علم النفس النمو . *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية* ، ص 20.

الشريفين، عماد عبد الله. (23 شوال, 2009). مناهج البحث في علم النفس النمو . *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية* ، ص 20.

عبد الصمد، عمر. (2016). *دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة الشركات*، رسالة ماجستير غير منشورة. المدية، الجزائر.

عبد القادر، بريش، وعيسى، بدروني. (2016). سياسة توزيع الأرباح كآلية لحوكمة الشركات. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية*، 141- 156.

عبد الوهاب، نصر علي، وشحاتة، السيد شحاتة. (2007). *مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة*. مصر: الدار الجامعية، 20-21.

عثمان، قمر أحمد. (2016). *أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية*، –دراسة تجريبية على الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية، رسالة ماجستير في المحاسبة. قسم المحاسبة، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سوريا.

العجمي، مناع فهيد علي. (2011). *أثر الأزمة المالية العالمية على ثقة مستخدمو البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت: الأسباب، والتداعيات، والحلول*، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، المملكة الأردنية الهاشمية.

عمار، قصي علي. (2018). أثر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في أداء الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، *40*(5)، 103– 124.

عمر، محمد البشير. (2017). *دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة*، –دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال في الفترة الزمنية 2008–2013، رسالة دكتوراه. تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

عواد، بهاء صبحي. (2011) *أثر إدارة الأرباح على سياسة توزيع الأرباح وانعكاسها على الحصة السوقية للشركة*، رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة عمّان العربية للدراسات العليا، الأردن.

عيسى، حجاب، وحافي، هدى. (2018). مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في ترشيد سياسة توزيع الأرباح. *مجلة البديل الاقتصادي*، العدد الخامس، 333– 351.

الغزالي، رحمة. (2020) *أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية*– دراسة ميدانية لمجموعة من شركات المساهمة بولاية سطيف-. *3*(2)، 1-23 .https://www.asjp.cerist.dz/en/article/112084

الغندور، محمد (2014). *البحث العلمي بين النظرية والتطبيق*. القاهرة: دار الجوهرة للنشر والتوزيع.

الغندور، محمد. (2014). *البحث العلمي بين النظرية والتطبيق*. القاهرة: دار الجوهرة للنشر والتوزيع.

الكبيجي، مجدي وائل. (2019). دور حوكمة الشركات في ضبط ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية. *المجلة العربية للإدارة، 39*(2)، 99- 124.

محمد، أمجد حسن عبد الرحمن. (2019). *دراسة تحليلية للعلاقات بين تطبيق آليات الحوكمة في الشركات العائلية المصرية وجودة التقارير والمعلومات المالية وإمكانية طرح أسهم هذه الشركات في سوق الأوراق المالية* "دراسة ميدانية"، https://atasu.journals.ekb.eg/article_49543_8b56355ce94709d19bf46666f30a15b3

معلا، خديجة. (2016). سياسة توزيع أرباح الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في ظل الأزمة الحالية. *صحيفة الوحدة*، العدد 8621، http://wehda.alwehda.gov.sy/node/404359

موسى، علام محمد. (2014). أثر جودة حوكمة الشركات على سياسة توزيع الأرباح في سوق الكويت المالية. *دورية الإدارة العامة، 54*(3) ، 12-14.

الهاشـمية، كوثر بنت جميل بن مبروك بن عبد الله. (2021). *أثر تطبيق الحوكمة على أداء الموارد البشـرية في مجلس الشـؤون الإدارية في سـلطنة عمان*، رسـالة ماجسـتير غير منشـورة. الكلية الحديثة للتجارة والعلوم، مسقط.

ثانياً المراجع الأجنبية:

Govind, S., & Vinish, K. (2020). Impact of corporate governance norms on the performance of Indian utilities. *Energy Policy*, 140 ©.

Grabinska, B., Kedzior, M., Kedzior, D., & Grabinski, K. (2021). The Impact of Corporate Governance on the Capital Structure of Companies from the Energy Industry. The Case of Poland. *Energies, 14* (21), 31-51.

Guluma, T. F. (2021). The impact of corporate governance measures on firm performance: the influences of managerial overconfidence. *Future Business Journal, 7* (1) 50-68.

Heenetigala, K. and Armstrong, A. (2011). *The Impact of Governance on Firm Performance in an Unstable Economic and Political Environment*: Evidence from Sri Lanka.

Hussain, M.M., Hany, M., & Mohamed Ehab, M. (2014). *Corporate Governance, Firms Performance and Earnings Management*: Evidence from German Listed Companies. Canadian Academic Accounting Association (CAA) Annual conference.

Jiraporn, P., Kim, J.C., Kim, Y.S. (2011). Dividends payout and corporate governance quality: An empirical investigation. *The Financial Review, 46* (2), 251-279.

Monios, J. (2019). Geographies of governance in the freight transport sector: The British case. Transportation Research Part A. *Policy and Practice*, 121, 295-308.

Muda, I., Maulana, W., Sakti Seragar, H., & Indra, N. (2018). The Analysis of Effects of Good Corporate Governance on Earnings Management in Indonesia with panel data approach. *Iranian Economy Review, 22* (2), 599-625.

MuhamadKurawa,U.,&Ishaku,A.(2014).The Effect Of Corporate Governance On Dividend Policy Of Listed Banks In Nigeria: A Panel Data Analysis. *Research Journali: Journal of Finance, 2* (8), 1-12.

OECD, Organization for Economic Co-operation, and Development. (2015). G2/OECD Principles of Corporate governance. *OECD Publishing*, Paris.

Okpara, J. (2011). Corporate governance. *The International Journal of Business in Society, 11* (2), 184-199.

Patel, B.W., & Yekini, C.O. (2016). The challenges faced by integrating Islamic corporate governance in companies of Gulf countries with non-Islamic companies across border through merger and acquisition. *Australian Journal of Islamic Finance and Bank, 3* (1), 29-36.

الملاحق